منظمة العمل الدولية

WHAT WORKS
In Youth Employment

دليل قياس الوظائف اللائقة للشباب

الرصد والتقييم والتعلّم في برامج سوق العمل النشطة

الملاحظة 7

استيعاب الأدلة عند صياغة السياسة

دليل قياس الوظائف اللائقة للشباب

الرصد والتقييم والتعلّم في برامج سوق العمل النشطة

الملاحظة 7
استيعاب الأدلة عند صياغة السياسة

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية 2018

الطبعة الأولى بالإنكليزية 2018

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن أو ترجمة يجب أن يوجه إلى منشورات مكتب العمل الدولي (الحقوق والتراخيص)، جنيف (العنوان أدناه) أو عبر البريد الالكتروني: rights@ilo.org. يرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين مع منظمات حقوق الاستنساخ النسخ وفقاً للتراخيص الممنوحة لهم لهذا الغرض. للعثور على منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم، يمكنكم زيارة www.ifrro.org.

منظمة العمل الدولية
دليل قياس الوظائف اللائقة للشباب. الرصد والتقييم والتعلّم في برامج سوق العمل النشطة - الملاحظة 7. استيعاب الأدلة عند صياغة السياسة، منظمة العمل الدولية، 2018

ISBN: 978-92-2-630799-5 (print)
978-92-2-630800-8 (web pdf)

Also available in English: Guide on Measuring Decent Jobs for Youth - Monitoring, evaluation and learning in labour market programmes - Note 7: Evidence uptake in policy formulation. ISBN 978-92-2-131668-8 (print), 978-92-2-131669-5 (web pdf), Geneva, 2018.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications
International Labour Office
CH – 1211, Geneva 22 – Switzerland

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns

---

طبع في سويسرا

التصميم والتخطيط للمركز الدولي للتدريب لمنظمة العمل الدولية، تورينو، إيطاليا.

المحتويات

استيعاب الأدلة عند صياغة السياسة 1

أنواع البحوث القائمة على الأدلة 3

البحث التشخيصي 4

البحث الوصفي 4

البحث السببي 6

نظام تشكيل آلية استيعاب الأدلة 8

جانب العرض: مقدمو الأدلة 8

وظيفة التبادل: نشر الأبحاث 11

جانب الطلب: مستخدمو الأدلة 13

أدوات زيادة استيعاب الأدلة في توظيف الشباب 18

إجراء تحليل السياق 18

بناء خطة لاستيعاب الأدلة 20

تجميع البحوث وإعادة تقديمها 23

تنمية القدرات 24

الخلاصة 27

النقاط الرئيسة 27

الموارد الرئيسة 28

المراجع 28

دراسة حالة: استيعاب الأدلة بشأن أثر تدريب المهارات على السلوك المالي للشباب وإمكانية توظيفهم في المغرب

مقدمة وسياق دراسة الحالة 32

الجزء الأول: نشر نتائج التقييم 33

الجزء الثاني: بناء الطلب 34

الجداول

7-1: أنواع أهداف تأثير السياسات التي يجب تحقيقها من خلال تقييم الأثر 7

7-2: استراتيجيات زيادة الطلب على الأدلة 17

الأشكال

7-1: عاملا العرض والطلب اللذان ينتجان سياسة معتمدة على الأدلة 9

7-2: أمثلة على العوامل التي تحدد مستوى الطلب على أدلة البحث 15

7-3: إطار عمل RAPID 18

7-4:رسم خرائط التأثير لذوي المصلحة 22

استيعاب الأدلة عند صياغة السياسة

الشروط المسبقة:

لا يحتاج قارئ هذه الملاحظة لأي معرفة سابقة لفهمها، إذ تُعرّف القارئ على أدوات معدّة لزيادة احتمالية قراءة واستخدام البحث القائم على الأدلة لإثراء تطوير سياسات توظيف الشباب وتنفيذها.

أهداف التعليم المرجوّة:

بنهاية هذه الملاحظة، سيكون القارئ قادراً على:

- فهم الأنواع المختلفة من الأبحاث القائمة على الأدلة: التشخيصية والوصفية والسببية
- معرفة مدى تعقيد النظام الذي يشكّل عملية استيعاب الأدلة، بما في ذلك عاملي العرض والطلب، بالإضافة إلى السياسات والحوافز التي تساعد على تكوين الأدلة واستخدامها
- استخدام الأدوات الأساسية لنشر الأدلة على واضعي السياسات وتوليف وإعادة تجميع البحوث للجمهور بمختلف أطيافه.

الكلمات الرئيسية:

الاتصالات، تحليل السياق، توريد الأدلة، رسم خرائط التأثير، إدارة المعارف، ملخص السياسات، خطة اعتماد الأدلة، الالتزام الصارم، إشراك ذوي المصلحة، تجميع الأبحاث، أوراق العمل.

تنفق الجهات المانحة للمعونات الإنمائية الدولية المليارات على البحوث المتعلقة بالتنمية بهدف تشخيص جهود البرمجة ورصدها وتقييمها، ومع ذلك، فغالباً ما يتم التشكيك في الدور الفعّال للبحوث القائمة على الأدلة في صنع القرار وصياغة السياسات. ويتجلى ذلك في حالة توظيف الشباب إذ تعد عمليات صياغة السياسات معقدة وتنطوي على مجموعة متنوعة من ذوي المصلحة ومجموعات المصالح، ويمكن أن تصبح مسيّسة للغاية.

وعليه، لا يعدو الدليل إلا أن يكون قطعة واحدة في أحجية صياغة السياسات برغم أهمية ذلك الدليل. ومن الصعب قياس التأثيرات المباشرة للأبحاث المستندة إلى الأدلة على عملية صياغة السياسات، إلا أن البعض يرى أن البحوث تؤثر على السياسة، وليس ذلك من خلال التأثير الفوري والمباشر على تصميم السياسات العامة، بل يحدث ذلك بشكل أساسي من خلال عملية "الترسيب التدريجي" للرؤى والنظريات والمفاهيم وطرق النظر إلى العالم (وايس، 1977).

ثمة قيود تعوق عملية صياغة سياسات معتمدة على الأدلة بشأن توظيف الشباب بسبب قاعدة الأدلة الصغيرة - وإن كانت متنامية - بشأن "الآليات الناجحة". وركزت مراجعة منهجية حديثة قيّمت اتساع تقييمات الأثر وعمقها على برامج سوق العمل النشطة (ALMPs) للشباب، وحددت 113 دراسة تقييم أثر بشأن هذا الموضوع على مستوى العالم. ومن بين; الدراسات، نُشر ما يقرب من نصفها بعد عام 2010، ونشرت واحد وعشرون دراسة في عام 2014 وحده (كلوف وآخرون، 2017). ومع تزايد تركيز الاستثمار في البحث على تحسين قاعدة الأدلة لوضع برامج وسياسات فعّالة لسوق عمل الشباب، تهدف هذه الملاحظة إلى توفير توجيه للمقيّمين والباحثين لضمان دمج النتائج والتوصيات في أطر السياسات المتعلقة بالتوظيف والاستراتيجيات الوطنية وغيرها من عمليات صياغة السياسات المعنية بالشباب.

أنواع البحوث القائمة على الأدلة

إن عمليتي تطوير الأبحاث والتحليلات المستندة إلى الأدلة وصياغتها مهمة لمنظمة العمل الدولية وشركائها لوضع آلية للتفكير في التوظيف على مستوى العالم والتأثير في وضع السياسات. وعلى مدار السنوات الماضية، شرعت منظمة العمل الدولية في العديد من المبادرات البحثية الرئيسية التي ترمي إلى تقريب المعارف وتوفير الأدلة الأساسية لوضع السياسات المبنية على الأدلة على المستوى القُطري. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى سلسلة من التقارير التي تعرض تقديرات كمية جديدة لتوظيف الشباب وعمالة الأطفال والسخرة وخدم المنازل والعمال المهاجرين. ولقد أفادتنا تلك الجهود في تحقيق النجاح في دمج أهداف العمل اللائق مع أهداف التنمية المستدامة التي سيتم رصد العديد منها وتقييمه من جانب منظمة العمل الدولية لاستكمالها والمضي بها قدماً.

يمكن وصف عمل منظمة العمل الدولية في البحث القائم على الأدلة في ثلاث فئات رئيسية:

البحث التشخيصي: فهم عوائق وضع البرامج والسياسات وفرصهما؛ مثل:

- تحليل التشخيص الوظيفي
- تحليل سلسلة القيمة
- التنبؤ بالمهارات

البحث الوصفي: بحث معياري ورصدي بطبيعته، ويتمثل هدفه الرئيسي في مراقبة مخرجات البرامج ونتائجها؛ مثل:

- تقييمات الأداء
- التحليل الرصدي، والتركيز النوعي

البحث السببي: التقييمات التي تثبت العلاقة السببية بين التدخلات وتأثيرها؛ مثل:

- التجارب الموجهة باستخدام عينات عشوائية (RCTs)
- التقييمات شبه التجريبية

البحث التشخيصي

حسبما هو موضح في الملاحظة 1، توفر تحليلات التشخيص الوظيفي وسيلة للتحليل الشامل لسوق عمل الشباب وحالات توظيفهم، وعادة ما يكون التشخيص الوظيفي هو الخطوة الأولى في دعم تطوير سياسات واستراتيجيات العمالة الوطنية، ويكون بمثابة أساس للحوار بين السياسات وغالباً ما يؤدي إلى وضع السياسات.

تشمل الأمثلة الحديثة عن تشخيص العمالة التي تشير إلى صياغة سياسات العمالة الوطنية أمثلة ساموا (انظر المربع 7-1) وبنغلاديش (انظر المربع 7-2).

يمكن ملاحظة أمثلة شبيهة لإسهام مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل في تطوير السياسة الوطنية لتوظيف الشباب في أوغندا (خطة العمل الوطنية

لتوظيف الشباب التابعة لوزارة العمل والتدريب) وفي أوكرانيا (قانون وزارة السياسة الاجتماعية في أوكرانيا ومعهد الديمغرافيا والبحث الاجتماعي الجديد بشأن "توظيف السكان").[1]

البحث الوصفي

تُجرى البحوث الوصفية عن نتائج البرامج والمشاريع الفردية من خلال الرصد والتحليل وتقييم أداء البرنامج. وفي العديد من المنظمات، يكون تقييم أداء المشاريع والسياسات هو وظيفة وحدة التقييم المسؤولة عن الإبلاغ عن النتائج وفعّالية الاستثمارات. وفي حين أن هيكل هذه النُهج لا يسمح للباحثين بتحديد الروابط السببية بين البرامج والنتائج بشكل نهائي، فإن هذه المراجعات تضمن أن البرامج تحقق أهدافها، كما أنها تسمح بإعادة تعديل تنفيذ البرنامج في الحالات التي تكون فيها النتائج غير إيجابية.

تم الإعلان عن كثير من نتائج هذه التقييمات ورصد الأداء. ويتطلب معيار لجنة المانحين لتطوير المؤسسات (DCED) لقياس النتائج وجود برامج لنشر بيانات الرصد الخاصة بها في شكل تقرير سنوي. وفي حالة منظمة العمل الدولية، تُنشر ملخصات تقييم الأداء من خلال قاعدة بيانات i-eval (انظر المربع 7-3). وخلال العقد الماضي، تظهر قاعدة البيانات هذه أن 89 عملية تقييم تركزت على توظيف الشباب، ويدل ذلك على اتباع منهج منظم وسهل الاستخدام للوصول إلى معلومات لمعرفة الآليات الناجحة بالنسبة لتوظيف الشباب.

[1] لمزيد من المعلومات، انظر كلين 2016.

المربع 7-1: مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل (SWTS) في ساموا

كان مشروع الانتقال من المدرسة إلى العمل في ساموا الذي تم تنفيذه في عام 2012 مشروعاً مشتركاً لمكتب الإحصاءات في ساموا ووزارة التجارة والصناعة والعمل ومنظمة العمل الدولية. وكشفت نتائج الدراسة التي نشرت في عام 2014 بشأن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب بنسبة 16.7 في المائة، وكذلك ارتفاع معدل نقص استخدام اليد العاملة للشباب، وهو مقياس لعدم تطابق المهارات في سوق العمل إذ بلغت نسبته 52.2 في المائة.

وقد كان للحوار ونقل المعرفة بين منظمة العمل الدولية وحكومة ساموا أثر مباشر في تطوير السياسات المتعلقة بتوظيف الشباب. وتزامن مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل مع خطة الحكومة لتنفيذ خطة عمل وطنية للشباب، وهي خطة عمل ساموا الوطنية لتوظيف الشباب (SNAP). استعان برنامج خطة عمل ساموا الوطنية لتوظيف الشباب بالتقرير القُطري الأصلي بالإضافة إلى دعم إعادة تحليل معلومات مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل لبيان مدى تطوير خطة العمل. وفي وقت لاحق، تم دمج نهج خطة ساموا الوطنية لتوظيف الشباب مع برنامج ساموا ون (1) لتوظيف الشباب التابع للأمم المتحدة الذي يجري تنفيذه حالياً.

البحث السببي

كما هو موضح في الملاحظة 5، تعتبر تقييمات الأثر هي الطريقة الرئيسية لمعرفة معلومات السبب والأثر؛ أي الطريقة الرئيسية لمعرفة إن كانت التغيرات الملاحظة في الرفاه الاقتصادي أو الاجتماعي للمستفيدين يمكن أن تُعزى إلى تدخل أو مشروع أو برنامج بعينه.

المربع 7-2: التشخيص الوظيفي في بنغلاديش

حصل الشباب على اهتمام خاص في نموذج صياغة السياسة الوطنية للتوظيف في بنغلاديش؛ فعلاوة على انتشار البطالة بين الشباب، نجد أن مستوى الاستخدام الناقص بين الشباب مرتفع جداً في بنغلاديش، إذ أن هناك نحو 38 في المائة من شباب البلد ليسوا ضمن القوة العاملة وليسوا مدرجين في التعليم أو التدريب، وهناك نسبة 20 في المائة أخرى يعملون في وظائف غير نظامية، و4.6 في المائة عاطلين عن العمل (منظمة العمل الدولية، 2014). تمت الموافقة على مراجعة قانون العمل في بنغلاديش في عام 2013 في أعقاب عدد من الحوادث الصناعية الكبرى في قطاع الملابس الجاهزة، وأُدخلت تحسينات على السياسة في مجالات حرية تكوين الجمعيات، والتفاوض الجماعي، والسلامة في مكان العمل، وجميع المناطق التي تأثرت فيها الشابات في أماكن المصانع بشكل غير متناسب.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، سعت حكومة بنغلاديش إلى الوصول لفهم أعمق للوضع الاقتصادي الذي يعترض الشباب، لذا - وبناء على طلب وزارة العمل في بنغلاديش - أنجزت منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الآسيوي تحليلا تشخيصياً للتوظيف في عام 2015. كما أن قضية المهاجرين والعمالة في الخارج مهمة جداً لحكومة بنغلاديش واقتصادها ككل، إذ أنها تشكل مصدراً رئيسياً لتوظيف الشباب والقوة العاملة المتنامية ومصدراً هاماً لإيرادات العملات الأجنبية. ودعا التحليل التشخيصي إلى تطبيق آليات تنسيق أفضل لإدارة تدفقات الهجرة مع التركيز على الحد من استغلال العمال المهاجرين وتوثيق التعاون مع وكالات التوظيف. وفي عام 2015، أصدرت حكومة بنغلاديش قانون العمالة والمهاجرين في الخارج إذ طبقت العديد من التوصيات الصادرة عن التحليل التشخيصي للتوظيف.

المربع 7-3: قاعدة بيانات i Track وi-eval Discovery

يتم جدولة جميع تقارير التقييم التي تصدرها منظمة العمل الدولية وحفظها بشكل منهجي في قاعدة بيانات i Track. ويشمل ذلك التقييمات المستقلة أو الداخلية الإلزامية، فضلا عن التقييمات المشتركة والخارجية والتأثيرات والتقييمات ذات المستوى الرفيع التي تشمل عمل منظمة العمل الدولية. كما يتم حفظ ما نتوصل إليه من معلومات بشأن هذه التقييمات من حيث الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتوصيات في قاعدة بيانات i Track وإتاحتها من خلال i-eval Discovery. يتمثل الغرض من هذه المعلومات في دعم التعلم التنظيمي وإمكانية استخدامه للإبلاغ عن تصميم وتنفيذ برامج منظمة العمل الدولية ومشاريعها.

يتمثل الغرض من i-eval Discovery في تشجيع استخدام التقييمات، إذ يعرض التطبيق بشكل مرئي جميع تقييمات منظمة العمل الدولية وتوصياتها والدروس المستفادة والممارسات الجيدة من خلال ميزة رسم خرائط سهلة الاستخدام. ويمكن تعديل المعلومات لتلبية معايير محددة من خلال اختيار مرشحات مختلفة، مثل تحديد السنة والبلد/المنطقة والموضوع ونوع التقييم والتوقيت والطبيعة (انظر http://www.ilo.org/ievaldiscovery).

يمكن أن يحدّث تقييم الأثر على مستويات مختلفة، إما على مستوى تدخل فردي أي نطاق سياسة محدد مثل توظيف الشباب أو نظام سياسة كامل. ويمكن لتقييم الأثر أن يتخلل المستويات الثلاثة جميعها، كما هو الحال في التحويلات النقدية المشروطة (CCTs) في المكسيك والبرازيل (انظر المربع 7-4).

في حين أن تقييمات الأثر غالباً ما يتم انتقادها لكونها أكاديمية بطبيعتها، لاحظنا اضطرار خبراء تقييم التأثير في السنوات الأخيرة إلى المشاركة في المناقشات والعمليات السياسية بشكل مباشر، وتغيير أدوارهم من "القيام بالأبحاث من أجل التنمية" إلى "القيام بالأبحاث في شكل تطوير"، إلا أنه بالنظر إلى الطبيعة التقنية للبحث السببي، يصعب على الباحثين إيصال نتائجهم بفعّالية إلى واضعي السياسات.

ويعد تقييم الأثر مهماً بشكل خاص في البحث الموجه نحو السياسات لأن طبيعة تصميمه توفر تقييماً دقيقاً أو تقديراً للسببية في سياق تقييم البرنامج أو المشروع. وتتمحور تقييمات الأثر حول

المربع 7-4: تقييم أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة (CCT)

انتشرت برامج التحويلات النقدية المشروطة بسرعة خلال العقد الماضي في العالم النامي. وتوفر برامج التحويلات النقدية المشروطة التحويلات النقدية للأسر الفقيرة التي تركز على الاستثمارات التعليمية والصحية للأطفال، وعادة ما تتمثل في الالتحاق بالمدارس وإجراء الفحوص الطبية المنتظمة بهدف كسر حلقة الفقر بين الأجيال. وفي عام 2010، طبقت جميع دول أمريكا اللاتينية، باستثناء دولتين، وأكثر من 15 دولة في آسيا وأفريقيا برنامج التحويلات النقدية المشروطة كجزء من أنظمة الحماية الاجتماعية.

لطالما كان تقييم الأثر جزءاً لا يتجزأ من تصميم برامج التحويلات النقدية المشروطة. ويمكن أن تعزى شعبية برامج التحويلات النقدية المشروطة إلى نتائج التقييم من حيث ثقافة تقييم السياسات وتقديم الحماية الاجتماعية وطريقة التأثير على الأنظمة الحكومية مباشرة.

نتج عن الجيل الأول من برامج التحويلات النقدية المشروطة وما يرتبط بها من دراسات تقييم الأثر أدلة كثيرة تشير إلى أن هذه البرامج ساعدت بشكل واضح على انتشال العديد من الأسر من الفقر وحققت نتائج تعليمية وتغذوية وصحية قصيرة الأجل لملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم.

كما خفّض برنامج التحويلات النقدية المشروطة في نيكاراغوا نسبة الأسر المشاركة تحت خط الفقر (أي معدل الفقر) بنسبة 5 نقاط مئوية بعد عامين، وخفّض برنامج التحويلات النقدية المشروطة في كولومبيا معدل الفقر بمقدار 3 نقاط مئوية خلال أربع سنوات، غير أن الأدلة المستقاة من البرامج في المكسيك وهندوراس لا تشير إلى أي أثر واضح على معدل الفقر بين المشاركين في البرنامج.

وتشير أدلة حديثة مستقاة من مجموعة أوسع من برامج التحويلات النقدية المشروطة في أمريكا اللاتينية إلى أن برامج التحويلات النقدية المشروطة قد تسهم في خفض معدلات الفقر على المستوى الوطني.

وتشير الأدلة التي تستخدم بيانات الأسر من 13 بلداً من أمريكا اللاتينية إلى أن معدلات الفقر الوطنية سترتفع بنسبة نقطة مئوية إلى نقطتين مئويتين (حوالي 13 في المائة أعلى بالمقارنة مع المعدلات الأساسية المتوسطة) في غياب برامج التحويلات النقدية المشروطة، وذلك مقارنة بخط الفقر المقارن دولياً البالغ 2.5 دولار أمريكي في عام 2005 بالنسبة لشروط تعادل القوة الشرائية (PPP).

المصدر: سافيدرا وجارسيا، 2012؛ سافيدرا 2016.

التحديد الدقيق لحدث معاكس، وهو وسيلة لتقدير ماهية النتائج بالنسبة للمستفيدين لو لم يكن البرنامج أو المشروع متاحاً لهم.

وبرغم ذلك، قد يكون تقييم الأثر مفيداً بشكل خاص في تحقيق النظام واتباع العقلانية عند صنع السياسة نظراً لقدرة تقييمات الأثر على توضيح السبب أو على الأقل تقديم تقدير مستهدف للتأثير المباشر للبرنامج أو السياسة على المستفيدين. ومن المسلّم به أنه ما من بحث سيؤدي إلى تغيير معين في السياسات، إذ أن قدرة تقييم الأثر على تحديد النتائج وإيعاز سبب التغييرات في التدخلات العامة مميّزة في (أ) مساعدة الحكومات على تقرير إن كانت ستستمر في مبادرات سياسية معينة أو تنهيها؛ (ب) توسيع وإضفاء الطابع المؤسسي على البرامج والسياسات الناجحة وتقليص البرامج غير الناجحة؛ (ج) تحديد البرامج التي يتعين تعديلها وما هي مكوّنات البرنامج التي تحتاج إلى تعديل (وايس، 1999).

يحدد الجدول 7-1 أنواع إضافية من تدابير السياسة التي يمكن تحقيقها من خلال تقييم الأثر وأنواع أخرى من الأبحاث السببية.

الجدول 7-1: أنواع أهداف تأثير السياسات التي يجب تحقيقها من خلال تقييم الأثر

المستويات	الأبعاد
• المشروع أو البرنامج أو السياسة • نطاق تطبيق السياسة • نظام السياسة	• التغير الاتجاهي • الالتزامات الاستطرادية • التغير الإجرائي • محتوى السياسة • التغير السلوكي
الناتج حسب الجغرافيا (أين؟) والوقت (متى؟)	

المصدر: مقتبس من جونس وفيلار (2008).

نظام تشكيل آلية استيعاب الأدلة

بينما يهدف كل من الباحثين وواضعي السياسات إلى تحسين تنفيذ البرامج وفعّالية السياسة، فإنهم يعملون على "جوانب" مختلفة من نظام الأدلة؛ فعلى صعيد العرض، ينتج الباحثون المعرفة، وعلى صعيد الطلب، يستخدم واضعو السياسات الأدلة.

ولسوء الحظ، غالباً ما تعمل الجهات الفاعلة في جانبي العرض والطلب دون فهم كامل للسياق الذي يعمل فيه الطرف الآخر، مما ينتج عنه وجود نقص في الوعي بالطبيعة التقنية للعمل البحثي من ناحية، وبتعقيدات تطوير السياسة وتنفيذها بما في ذلك دورة الميزانية، من ناحية أخرى، ويمكن أن يترتب عن ذلك حدوث سوء فهم.

وهنا، نحدد العوامل الرئيسية التي تشكل آلية استيعاب الأدلة في كلا جانبي النظام، إذ يعتمد تحسين استهلاك الأدلة على كل من العرض (من قبل الباحث) والطلب (من صانع السياسة) المتلازمين في عملية السياسة، كما هو مبين في الشكل 7-1. لذلك فإننا ننظر إلى الدور المهم "للتبادل" الذي يحدد مدى تفاعل عاملي العرض والطلب.

إذا كانت القيود المفروضة على استيعاب الأدلة تكمن بشكل رئيسي في العرض أو التبادل، فيمكن اعتماد نُهج لتحسين تواصل الأبحاث ونشرها، مما يساعد على تسهيل توصيل المعرفة وتمكين التعلم بالنسبة للسياسات. وإذا كانت المشكلة متعلقة بالطلب، فمن الممكن أن تركز الاستراتيجيات على تحسين الوعي واستيعاب الأبحاث داخل الحكومة وتوسيع خبرة إدارة البحوث وتطوير ثقافة "التعلم السياسي" (ستون، 2009، ص 315-303).

تركز العديد من هذه الاستراتيجيات على تطوير السياسات على مستوى أعلى؛ ومع ذلك، فإن فرق التقييم التي تركز على البرامج الصغيرة غير الحكومية ينبغي أن تشارك في الجهود الرامية إلى نشر النتائج من برامجها بفعّالية. وفي نفس الوقت، يجب على واضعي السياسات البحث عن دروس من هذه البرامج، إذ يوجد بها قدر كبير من الابتكار في البرمجة والسياسة، ويمكن أن يوفر التعلم الأولي في هذه البرامج إرشادات مهمة في سياق توسيع نطاق التدخلات المماثلة على المستوى الوطني.

جانب العرض: مقدمو الأدلة

قد يشمل مورّدو الأدلة وحدات تقييم معينة بالحكومة، على الرغم من أنها في الغالب تشتمل على مؤسسات دولية معنية بالسياسات، مثل منظمة العمل الدولية ومراكز الفكر المعنية بالنمو الاقتصادي، والمؤسسات الأكاديمية، وشركات الأبحاث الخاصة. ويمكن إجراء البحوث القائمة على الأدلة من قبل الباحثين الأفراد. وعلى الرغم من التوقعات الجديدة التي تحث الباحثين والمقيّمين على المشاركة بشكل أعمق في نقل المعرفة، لا يزال الكثيرون يمنحونها أولوية منخفضة (جاكوبسن وآخرون، 2004).

هناك العديد من المحددات التي تحكم مستوى توريد الأبحاث القائمة على الأدلة (تايلور، 2016)، بما في ذلك ما يلي:

- **المهارات المتاحة لاستقاء الأدلة:** يشمل ذلك القدرة التقنية لفريق البحوث التابع للمؤسسة ومشاركة المؤسسة في عمليات السياسة والمناقشات وثقلها السياسي في السياق المحلي. وفي هذا الإطار، قد تكون مؤسسات الأبحاث المحلية في وضع أفضل من الجهات الخارجية الفاعلة للمشاركة في النشر الفعّال داخل مجتمع السياسة المحلية. وفي الوقت نفسه، يتطلب تقييم الأثر مستوى عالٍ من المهارات المتخصصة في الاقتصاد القياسي وتصميم التقييم، وهي مهارات قد لا تمتلكها مؤسسات البحوث المحلية أو الباحثون من البلدان النامية. في كلتا الحالتين، يمكن أن تساعد الشراكات الاستراتيجية في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الخبرة الفنية والمشاركة المحلية.

الشكل 7-1: عاملا العرض والطلب اللذان ينتجان سياسة معتمدة على الأدلة

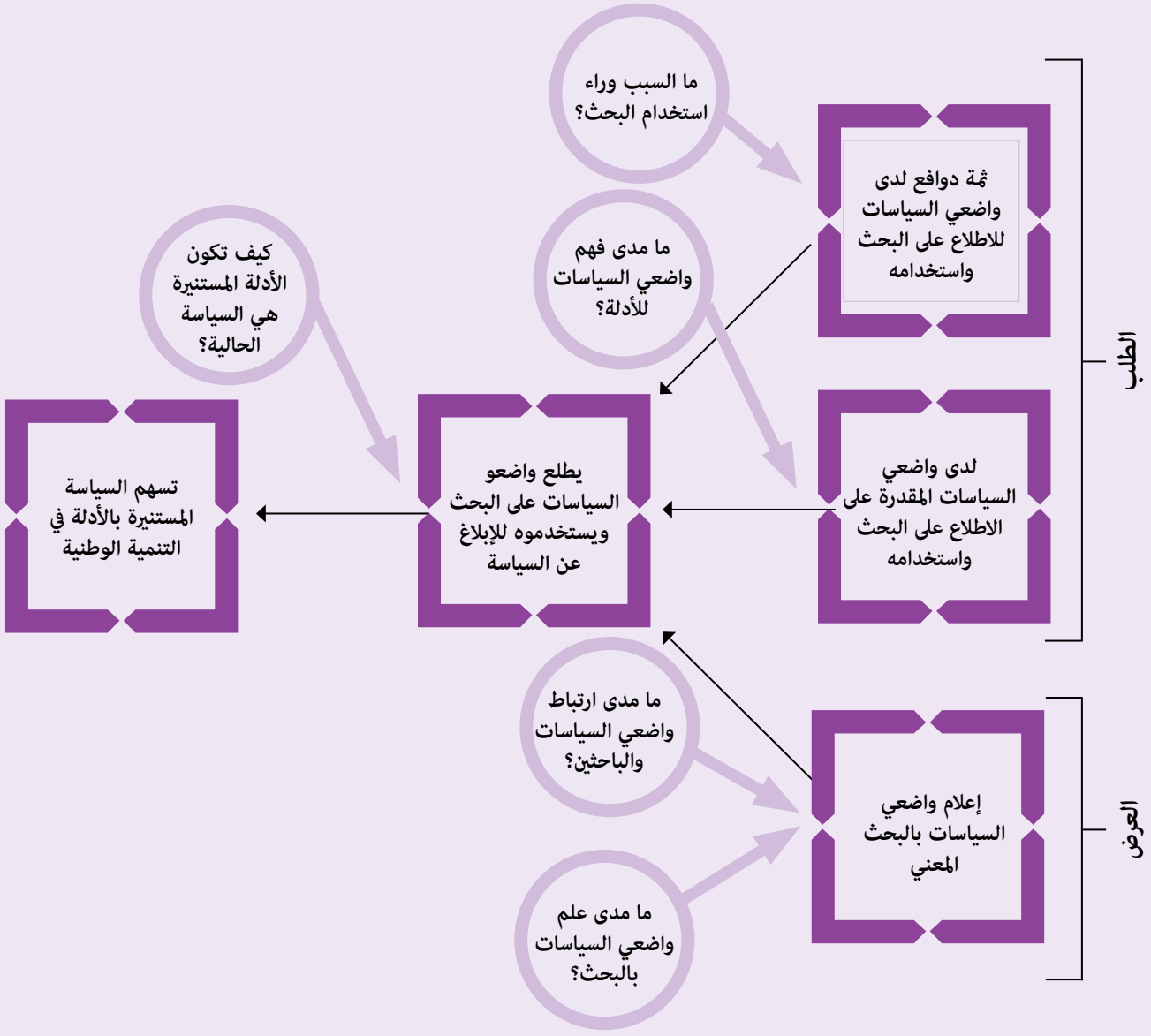

المصدر: نيومان وآخرون، 2013.

- **التمويل المتاح لاستقاء الأدلة:** هل المؤسسات قادرة على دفع التكاليف اللازمة لاستقاء الأدلة المطلوبة؟ (تايلور، 2016). وكما هو موضح في الملاحظة 5، يمكن أن يكون البحث السببي مكلفاً ويتطلب موارد كبيرة على مدار سنوات عدة. ومع ذلك، تتوفر طرق منخفضة التكلفة لاستقاء أدلة سببية ووصفية وتشخيصية (راجع الملاحظات 2 و5 و6)، مما يعني أن الحصول على التمويل غالباً ما يكون قيداً بسيطاً بخلاف ما يراه الناس.

- **المعلومات المتاحة لاستقاء الأدلة:** في الاقتصادات النامية، تعمل البرامج في كثير من الأحيان في بيئات مقيدة بالبيانات، وكما هو موضح في الملاحظة 3، فإن جودة نظم مراقبة البرنامج - وكمية المعلومات التي يتم جمعها حول أداء البرنامج - غالباً ما تكون عاملاً رئيسياً لتحديد إن كان يمكن إجراء تقييم للجودة من عدمه. وفي بعض الأحيان، يتم تطبيق تقييمات الأثر عندما يكون النجاح متوقعاً نظراً لزيادة احتمالية توفير الأموال من قبل الممولين إذا ظهرت لهم فرصة جيدة لتحقيق نتائج تقييم إيجابي، وعليه يكون عرض الأدلة مقيداً إلى حد كبير بالتحيز في الانتقاء (تايلور، 2016).

- **البيئة المواتية للبحوث:** جميع البلدان وجمعيات البحث الوطنية التي تعمل داخل حدودها لديها قواعد لتنظيم جمع البيانات وأنشطة البحث الأخرى. وُضعت هذه القواعد لضمان السرية وحماية هويات المشاركين في البحث، وتؤثر هذه القواعد بشكل مباشر أو غير مباشر على جودة الأدلة والبيانات المنتجة وكميتها.

معلومة استرشادية

زيادة استيعاب الأدلة: ومن الأهمية بمكان تمتع المقيّمين عن قرب بصلاحية اتخاذ القرارات، إذ يمكن أن يؤثر ذلك على استيعاب الأدلة. وقد يساعد موقع الباحثين في إحدى الوكالات الحكومية مثل وزارة العمل أو وزارة التخطيط أو ضمن أي مجموعة عمالية أو رابطة أرباب العمل، في ضمان أن تكون جهود التقييم جزءاً لا يتجزأ من العمليات وأن يشارك الباحثون في جميع مستويات تصميم البرنامج وتنفيذه. ومع ذلك، إذا لم يكن الباحثون مستقلين بما فيه الكفاية، فقد يؤثر ذلك على مصداقية النتائج.

أحد المعايير الرئيسية في جانب العرض هو الاهتمام بما يعتبر دليلا "مقبولا" لدى ممولي الإنتاج وليس طالبي الدليل لاستخدامه (تايلور، 2016). وتجري مناقشات متواصلة بين الباحثين حول العناصر التي تشكل مستوى مقبولاً من "الدقة" في استقاء الأدلة، إلا أن الدقة - كونها شديدة الدقة والحذر - ليست مفهوماً ثنائياً أو مجالاً لمنهجية واحدة فقط.

وفي إطار توظيف الشباب، تُعد الأبحاث القائمة على الأدلة وتقييم الأثر نُهُجاً بحثية جديدة نسبياً لا يزال يتعين عليها تأمين قدر كبير من الجذب في مجال السياسة، وهذا هو الحال خاصة بالنسبة لأساليب تقييم أثر التجارب الموجهة باستخدام عينات عشوائية. وكما هو موضح في الملاحظة 5، يوفر نهج التجارب الموجهة باستخدام عينات عشوائية قدرة فريدة للباحثين لتقديم عرض مبني على الوقائع لمشاركة البرنامج، مما يسمح بتقدير دقيق للسببية. ومع ذلك، تعد التجارب الموجهة باستخدام عينات عشوائية نوع واحد فقط من التقييم بين العديد من التقييمات التي تسعى إلى الاعتماد على السببية.

وظيفة التبادل: نشر الأبحاث

تعتبر الأدلة مفيدة فقط عندما تكون قابلة للاستخدام، ويجب أن يتم توصيلها بطريقة يمكن فهمها (تايلور، 2016).

في بعض الأحيان، تُعزى المشاكل المتعلقة بتوصيل الأدلة إلى مشكلة "البرج العاجي" إذ يُنظر إلى المجتمع الأكاديمي أنه يعمل بمعزل عن الاعتبارات العملية والواقعية لواضعي السياسات ويستخدم لغة تعتبر غير مفهومة لعامة الناس. ويركز الباحثون - أولاً وقبل كل شيء - على تقديم تقييمات شاملة وإعطاء الأولوية للاستثمارات التي تضمن تنفيذ الأساليب وأدوات جمع البيانات التي تزيد من قدرتها على تحصيل النتائج. وعلى نطاق أوسع، يتم تقييم المقيّمون أنفسهم ودراسات التقييم بشكل عام لمعرفة جودة الدراسة بدلا من نشر نتائجها. وعلى وجه الخصوص، يتم تحفيز الأكاديميين المنخرطين في تقييمات الأثر لإجراء أبحاث قابلة للنشر في المجلات الأكاديمية، والتي قد لا تتوافق مع الاحتياجات الإعلامية لواضعي السياسات أو النشر الفعّال للتعلم لجمهور أوسع.

ومن أجل تحسين التواصل بين عالم موردي الأدلة والمستخدمين، يمكن اتباع عدد من الخطوات:

- **وضع استراتيجية لتقديم الأبحاث:** يتطلب التعلم الفعّال تواصلاً فعّالاً مع ذوي المصلحة وذلك في إطار استراتيجية اتصال وضعت بعناية كجزء لا يتجزأ من خطة التقييم الأولية للمشروع. وتعتبر فعّالية سياسات ومنتجات الاتصالات في المؤسسة أمراً أساسياً وكذلك المهارات التواصلية لموظفيها. كما أن تعزيز الحاجة إلى الحضور المحلي وشبكات المؤسسة والعلاقات المستمرة مع واضعي السياسات وغيرهم من ذوي المصلحة يمكن أن ييسر أيضاً درجة أكبر من التأثير على السياسات.
- **مواءمة البحث مع عمليات السياسات وفجوات الأدلة:** بالنظر إلى تأثير السياسات، يحتاج الباحثون إلى فهم شامل لأولويات وضع السياسات وهياكلها وأطرها المطبقة وطريقة استجابة أسئلة البحث لها. ويشمل ذلك فرصاً للإجابة على أسئلة صانعي السياسة حول "الآليات الناجحة" في توظيف الشباب، فكلما تقاربت التقييمات مع احتياجات واضعي السياسات، زاد احتمال استخدامها في عمليات وضع السياسات.
- **بناء التحالفات:** سيُكافأ الباحثون ومؤسسات الأبحاث على المستوى الحكومي إذا اجتهدوا لتحسين فهم العمليات القياسية لإصلاح البرامج والسياسات داخل أحد البلدان. ويشمل ذلك أخذ الوقت لتحديد الجهات الرئيسية الفاعلة (الوزراء وموظفو الدعم) وأدوارهم وكذلك الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكن أن تساعد في تكوين روابط لهذه الجهات الفاعلة، ويعني ذلك أيضاً إدراك دورة الميزانية والجدول الزمني لتطويرها. كما أن الاستعداد بالمعلومات الصحيحة عندما تبدأ الوزارات في إعداد ميزانية العام المقبل يمكن أن يضمن جمهوراً متقبلاً يبحث عن حلول للسياسة والبرامج. ويمكن للباحثين أن يستخدموا جداول أعمال بحثية متطورة مثل أجندة بحث الأثر حول توظيف الشباب التي طورها مجلس التقييم (انظر المربع 7-5)، لتوجيه التقييمات المستقبلية نحو أكثر أسئلة السياسات إلحاحاً.
- **تحديد الوقت المناسب:** ثمة علاقة وثيقة بين الوقت اللازم للبحث الموضوعي، ولا سيما تقييمات الأثر، واحتياجات المعلومات المرتبطة بفعّالية تنفيذ البرامج. إن تحقيق التوازن الصحيح في تصميم التقييم - الذي يسمح بإجراء تقييم شامل للنتائج مع ضمان المدخلات في الوقت المناسب لتنفيذ البرنامج أو استمراره - أمر صعب ولكنه ضروري.

المربع 7-5: مجلس التقييم: ماذا ينجح في توظيف الشباب

يعد تقييم (وهي كلمة عربية) برنامجاً لمنظمة العمل الدولية مدعوم من صلتك والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ويهدف إلى زيادة فعّالية توظيف الشباب وتدخلات الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تحسين ممارسات قياس النتائج وتقييمها داخل المجتمع الأوسع لمنظمات خدمات الشباب العاملة في المنطقة. وسعت مبادرة تقييم إلى تأمين هذا الهدف من خلال توفير فرص التدريب المستهدفة والدعم الفني والمنح الصغيرة لتسهيل تنفيذ أطر النتائج من قبل المنظمات المشاركة.

وفي عام 2014، أنشأت منظمة العمل الدولية مجلس التقييم للقيام بدور استراتيجي في مشروع تقييم لتطوير القدرات وإعداد ونشر أبحاث تقييم الأثر حول قضايا توظيف الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وللمجلس دور محوري في هدف المبادرة المتمثل في تطوير القدرة على تنفيذ واستخدام الرصد والتقييم وأدلة البحث والتقييم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتحقق ذلك من خلال إشراك مؤسسات التقييم المحلية والدولية وخبراء توظيف الشباب كأعضاء في المجلس وخلق طرائق لتقاسم المعرفة من خلال منصات الإنترنت والمنصات الافتراضية والمنصات الفعلية.

يضم مجلس التقييم المؤسسات التالية: معمل عبد اللطيف جميل للتطبيقات العملية لمكافحة الفقر (J-PAL)، والجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC)، والجامعة الأمريكية في الشارقة (AUS)، ومركز الدراسات والبحوث الإحصائية (CREST)، ومركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر (3ie)، ومعهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية (IFI)، والمعهد الراينلاندي الويستفالي لبحوث الاقتصاد (RWI)، وأكاديمية صلتك السويسرية للتنمية (SAD)، والبنك الدولي.

المصدر: انظر http://www.ilo.org/taqeem.

المربع 7-6: تقييم الأثر وتوظيف الشباب في تونس

يظهر المرصد الوطني التونسي للتوظيف والتأهيل (ONEQ) التابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل (MFPE) التزاماً صارماً بمبادئ تقييم الأثر. وقد دعمت الوزارة تقييمين رئيسيين للأثر في توظيف الشباب؛ الأول هو نهج شبه تجريبي لتقييم أثر إعانات العمالة: "التصدي لبطالة الخريجين من خلال إعانات التوظيف: تقييم لبرنامج خطة التدريب الداخلي (SIVP) في تونس"،

والثاني هو تجارب موجهة تستخدم عينات عشوائية تركز على ريادة الأعمال، "ريادة الأعمال والعمل الحر بين خريجي الجامعات: دليل من عينة عشوائية في تونس". وأفضت التجارب والفرص الإيجابية لإيجاد الأدلة التي تم تطويرها في إطار التقييمين إلى قيام وزارة التكوين المهني والتشغيل بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر، ويجري الآن تنفيذ تقييم جديد يحقق في آثار برنامج خدمات التوظيف العامة للشباب (FORSATI) بالاشتراك بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية والعديد من المؤسسات البحثية.

لمزيد من المعلومات، انظر برويكي، 2012 وبريماند وآخرين، 2012.

جانب الطلب: مستخدمو الأدلة

لا يقتصر الطلب على الأدلة على واضعي السياسات الحكوميين فقط، فقد يشمل المستخدمون جهات فرعية أخرى تابعة لمنظمة العمل الدولية (مجموعات العمال ومجموعات أرباب العمل)، وكذلك المنظمات شبه الحكومية، ومراكز البحث، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، وجمعيات الشباب، وشركات القطاع الخاص. وفي بعض السياقات القُطرية التي تكون البيانات والأبحاث فيها مقيدة، يميل المسؤولون إلى الاعتماد بشدة على الأدلة المقدمة من الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية من أجل عمليات السياسة الوطنية.

يتشكل الطلب على الأدلة من مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والتاريخية. ويميل واضعو السياسات إلى التأثر بشدة بقيمهم وخبراتهم وتقديرهم وتأثير جماعات الضغط وسياسة المصلحة وفقاً لكمية الموارد المتوفرة لديهم. كما أن أهم محددات مستوى الطلب على الأبحاث القائمة على الأدلة موضح أدناه ومبين بمزيد من التفصيل في الشكل 7-2:

- **الإعداد المؤسسي:** يجب أن يكون لدى الأنظمة الحكومية عمليات وقواعد تشغيل فعّالة لضمان أن تكون أدلة التقييم جزءاً من عملية صنع السياسة. ويتطلب ذلك محاسبة الوزارات والوكالات والموظفين العموميين لضمان توافق البرامج واستثمارات التدخل مع الأدلة الموثقة. ولتحقيق هذه الغاية، ترتبط البرمجة القائمة على الأدلة الفعّالة، في الغالب، بالحكم الديمقراطي، فكلما كان نظام الحكم أكثر ديمقراطية، أصبح الأمر أكثر انفتاحا للتقييم الدقيق والتعلم من الأخطاء ودليل الفعّالية. وفي سبيل تحمل المسؤولية تجاه مصالح المواطنين ودافعي الضرائب، يوجد النظام الديمقراطي مساحة لإجراء أبحاث مستقلة غير متحيّزة. وبالنسبة للحكومات غير الديمقراطية، يُعد ضمان هذه المساءلة أكثر صعوبة ويعتمد إلى حد كبير على تلميح من الجهات العليا فيما يتعلق بأهمية البرمجة القائمة على الأدلة ووضع السياسات وشفافية تنفيذها.

- **المعايير الثقافية:** توجد اختلافات جوهرية في عملية وضع السياسات بين مختلف البلدان، وهي العوامل التي تؤكدها العوامل الثقافية والتاريخية. ويفضّل البعض الحجج التي تستند فقط على النظرية ولا تضع قيمة كبيرة على الأدلة التجريبية في حين أن البعض الآخر يعتمد على البيانات. وحتى في البلدان التي استثمرت بقوة في السياسات القائمة على الأدلة مثل المملكة المتحدة (انظر المربع 7-8)، فإن الطلب بعيد كل البعد عن أن يكون متجانساً بين الوزارات أو صنّاع السياسات. وأورد أحد كبار الاقتصاديين السابقين في وزارة التنمية الدولية البريطانية، على سبيل المثال، أن قراراتهم السياسية تتم على أساس قضية ملحة تستند أساساً إلى النظرية، نظراً لأن أي قاعدة أدلة، مهما كانت صارمة، ستكون دائماً غير مكتملة (مقتبس من منظمة العمل الدولية، 2015).

- **إدارة المعرفة:** إن أحد الطرق المهمة لتسهيل عملية التعلم داخل أي مؤسسة هي وجود آليات تعمل بشكل جيد من أجل "إضفاء الطابع المستقل" على المعرفة الضمنية المستقاة أثناء العمل، وجمع الأفكار المنبثقة وتحويلها إلى كيان واضح يسهل مشاركته (انظر أحد الأمثلة في المربع 7-8). ويشمل ذلك وجود أنظمة قائمة (عادةً تكون أنظمة رقمية بطبيعتها) مصمّمة لتخزين هذه المعرفة وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالسياسات بحيث يمكن للموظفين في الحكومة أو منظمات السياسات الوصول إلى المعرفة واستخدامها عند الحاجة.
- **المهارات المطلوبة للاستفادة من الأدلة:** من الضروري أن يكون لدى واضعي السياسات وموظفي الدعم القدرة على قراءة الأدلة وتفسيرها وتطبيقها في وضع السياسات. وفيما يتعلق بتوظيف الشباب، يشمل ذلك معرفة سابقة والتخصص في موضوعات توظيف الشباب مع فهم لتقييم الأثر. وعلى المستوى الفردي، يحتاج الأفراد إلى مجموعة واسعة من القدرات بما في ذلك معرفة ماهية البحث وكيف يمكن استخدامه ومهارات البحث عن المعلومات البحثية وتقييمها؛ ومهارات التفكير النقدي لاستيعاب المعلومات ونقدها ودمجها؛ وموقف إيجابي تجاه الأدلة البحثية.

المربع 7-7: وزارة العمل والمعاشات البريطانية

تعدّ وزارة العمل والمعاشات في المملكة المتحدة (DWP) جهة رائدة في تقييم السياسات الوطنية المباشرة وغير المباشرة في سوق العمل والالتزام بوضع السياسات القائمة على الأدلة. ويتجلى ذلك من خلال استثمارها التاريخي في الأبحاث المكلّفة بها من الخارج وفرقها الداخلية من المحللين والتزامها بنشر جميع نتائج التقييم واستخدامها النشط لنتائج البحث والتقييم لإثراء تطوير ومراجعة السياسات.

وفي الآونة الأخيرة، أدت بيئة الإنفاق العام في المملكة المتحدة إلى تقييد الموارد اللازمة لتقديم السياسات وتقييمها، ما يعني أنه يتعيّن على وزارة العمل والمعاشات أن تضمن أن استثماراتها توفر أفضل قيمة مقابل المال. تضع هذه الضغوط المالية تركيزاً متزايداً على تقييم الآليات الناجحة، وما تكلفة ذلك، وضمان أن الاستثمار في التقييم يجيب عن الأسئلة الرئيسية التي تم تصميمها لمعالجتها.

يتم تنفيذ أغلب أنشطة تقييم وزارة العمل والمعاشات من قبل متعاقدين مستقلين، وتلتزم الوزارة بتوفير تمويل جيد وتخصيص وقت الموظفين لدعم التزامها بالتقييم. وتُستخدم مجموعة واسعة من المنهجيات في تقييمات وزارة العمل والمعاشات من مقابلات نوعية إلى استخدام أساليب شبه تجريبية أكثر تعقيداً وتجارب عشوائية للتحكم في تحديد التأثيرات الإجمالية والصافية.

وفي جميع الحالات، يقدم تلخيص بالآثار السياسية لتقارير التقييم إلى الوزير، وكذلك في الاجتماعات الرئيسية ومجالس إدارة المشاريع والبرامج التي يعدّها صانعو القرار الرئيسيون. وجميع التقييمات متاحة للجمهور، بما في ذلك التقارير التي تحوي نتائج سلبية.

وخير مثال على ذلك هو "البرنامج التجريبي للإبقاء على الوظائف وإعادة التأهيل"، وهو برنامج بدأ بتدخلات مع أشخاص في إجازات مرضية لمدة تتراوح بين ستة أسابيع و26 أسبوعاً لدعم العودة إلى العمل بهدف طرح النهج على المستوى الوطني إذا ثبتت فعّاليته. وفي البداية، كانت قابلية الاستخدام بطيئة، على الرغم من أنها سُجلت في وقت لاحق في فترة البرنامج التجريبي، وأظهر التقييم - الذي تضمن تجربة موجهة باستخدام عينات عشوائية - أن البرنامج التجريبي لم يكن له أي تأثير ولم يستمر كذلك.

الشكل 7-2: أمثلة على العوامل التي تحدد مستوى الطلب على أدلة البحث

المربع 7-8: منصة عالمية لتبادل المعارف بين القطاعين العام والخاص حول مهارات التوظيف

تهدف المنصة العالمية لتبادل المعرفة بين القطاعين العام والخاص حول مهارات التوظيف (Global KSP) إلى المساعدة في تقوية الروابط بين التعليم والتدريب لتعزيز إيجاد العمل المنتج واللائق من خلال تبادل الأدلة والتقييم والمناهج والمعرفة والخبرات التي تراها الحكومات وأصحاب العمل والعمال والمنظمات الدولية فعّالة في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك في جميع أنحاء العالم.

تستخدم المنصة العالمية لتبادل المعرفة بين القطاعين العام والخاص حول مهارات التوظيف استراتيجية تدريب مجموعة العشرين كأساس لها، وتستند إليها من خلال تقديم أدلة حول كيفية عمل استراتيجيات التدريب والمهارات والسياسات والنظم مع متطلباتها ذات الصلة بالموارد ومشاركة ذوي المصلحة، بالإضافة إلى السياسات والمؤسسات الأخرى. وتتيح هذه المنصة تبادل الأفكار والخبرات بين واضعي السياسات والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) والمؤسسات الأكاديمية والوكالات الثنائية والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم أدلة على تنمية المهارات لتحسين التوظيف والإنتاجية.

المصدر: انظر http://www.skillsforemployment.org.

المربع 7-9: وضع سياسات قائمة على الأدلة في رواندا

تتخذ رواندا خطوات لحل قضايا الفقر والصحة والعمالة التي طال أمدها، وفي سياق إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، سعت الحكومة الرواندية لتحسين نتائج التنمية لشعب البلاد وذلك بتأمين دعم الوكالات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي، لزيادة فرص توفير السكن والرعاية الصحية والعمل، وخاصة بالنسبة للمرأة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي رسمتها البلاد.

وكان الالتزام بوضع السياسات القائمة على الأدلة جزءاً لا يتجزأ من هذا النجاح. وعلى النقيض من العديد من البلدان المنخفضة الدخل، اتخذت رواندا خطوات لضمان بناء الاستثمارات الرئيسية في برامج التنمية على أدلة ودراسات قوية تضمن التعلم. وفي عام 2011، وقعّت رواندا برنامج للدعم مع الأمم المتحدة، خصص ما يقرب من 2 مليون دولار أمريكي لتعزيز المراقبة وبناء قدرات الرصد والتقييم المحلية. وفي عام 2015، سلّط صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على الدور الذي لعبته البيانات القائمة على الأدلة في تسهيل التنمية والتخطيط الاجتماعي وتخصيص الموارد.

يعد التزام رواندا بتقييم الأثر تجربة خاصة جديرة بالملاحظة. فمن خلال العمل مع المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأبحاث، دعمت رواندا عدداً كبيراً من الدراسات التجريبية وشبه التجريبية في السنوات الأخيرة مثل:

- **الشباب والوظائف والتعاونيات الزراعية:** باستخدام تصميم شبه تجريبي، قيّمت منظمة العمل الدولية تأثيرات التدخل لتعزيز مهارات الأعمال التجارية لدى مدراء التعاونيات والقدرة التنافسية الشاملة للتعاونيات ودخل أعضاء التعاونيات وشروط عملهم، وكذلك لتحسين الأمن الغذائي في رواندا. وبحثت الدراسة الأثر قصير الأجل للتدخل على التوظيف والنتائج التنظيمية والتسويقية والمالية للتعاونيات الزراعية (منظمة العمل الدولية، 2017 أ).
- **تعزيز محو الأمية في رواندا:** تم الانتهاء من التجربة الموجهة باستخدام عينات عشوائية التي استمرت سنتين في 2016، وهي شراكة بين مجلس التعليم في رواندا، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وجامعة ستانفورد، إذ قيّمت أثر التعلم المجتمعي لمحو الأمية مقارنة بالتعلم المدرسي في زيادة معدلات محو الأمية بين الأطفال (فريدلاندر وآخرون، 2016).
- **المهارات الحياتية والاستعداد للعمل:** خلال عامي 2013 و2014، أجرى مركز ايديوكيشن ديفيلوبمنت انك. تجربة موجهة باستخدام عينات عشوائية لبرنامج اكازي كانوزي (Akazi Kanoze) الذي يزود الشباب في رواندا بالمهارات الحياتية المتعلقة بالوظيفة والتدريب على العمل، بالإضافة إلى توفير فرص التوظيف وبدء العمل الحر. وعلى الرغم من الانخفاض المبدئي في التوظيف في كل من مجموعة المعالجة والمراقبة، تم توظيف نسبة أعلى من الشباب في مجموعة العلاج بعد نهاية البرنامج (ألسيد، 2014).
- **تعزيز التقنية الزراعية:** أجرت جيه-بال اند تكنوسيرف (J-PAL and TechnoServe)، وهي منظمة غير حكومية للتجارة الزراعية، تقييماً لأثر تدريب الأعمال الزراعية والتقنية في مناطق زراعة البن في رواندا من خلال تجارب موجهة باستخدام عينات عشوائية. قارنت الدراسة القرى التي لم تتلق أي تدريب مع القرى التي حصلت على تدريب منخفض أو متوسط أو مكثف. وتشير البيانات الأولية إلى أن التدريب ساعد المزارعين على تحسين ممارساتهم المتنامية، ولكن المزارعين أكثر جاهزية لتبني تلك التقنيات والممارسات التي تتطلب أقل جهد للتطبيق (باموك وآخرون، 2014).
- **تعزيز تعليم الآباء:** بدأ برنامج بروموندو (Promundo) ومركز موارد الرجال الروانديين (RWAMREC) تجربة موجهة باستخدام عينات عشوائية في عام 2015 بالتعاون مع وزارة الصحة الرواندية لتقييم أثر تعليم الآباء. وستقيّم الدراسة أثر تعليم مجموعة من الآباء على تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والمواقف الجنسانية والعنف والسلوكيات الخطرة وصحة الرجل (دويلي وآخرون، 2014).
- **تدريب المعلمين وتعليم ريادة الأعمال:** تجري جيه-بال J-PAL تجربة موجهة باستخدام عينات عشوائية لإصلاح المناهج الدراسية لتعزيز تعليم ريادة الأعمال في رواندا. وتبحث هذه الدراسة في تأثير برنامج تدريب المعلمين على نتائج الطلاب الأكاديمية والاقتصادية ونتائج سوق العمل على أساس أن التدريب على ريادة الأعمال لن يكون ناجحاً إلا إذا قدم المعلمون المادة بشكل فعّال (برنامج مستقبلي).

متى كان الطلب على الأدلة منخفضاً، يمكن نشر عدد من الاستراتيجيات لتعزيز إمكانات الاستيعاب (مقتبسة من دهاليوال وتلوتش، 2012) في الجدول 7-2.

الجدول 7-2: استراتيجيات زيادة الطلب على الأدلة

المشكلة	الحل الممكن
تجاوز الاعتبارات السياسية للبيانات المستقاة من الأدلة	استهداف واضعي السياسات ممن يتقبلون الأدلة، لكي يستخدمونها كمدخلات إلى جانب عوامل أخرى مثل الأجندة السياسية وقيود الميزانية والقدرة الإدارية
قدرة واضعي السياسات المنخفضة على استخدام الأدلة أو استقائها أو إضفاء الطابع المؤسسي عليها	تدريب الموظفين في المنظمات المنفذة، وإنشاء أقسام للرصد والتقييم، وتعيين أشخاص أكفاء وتحفيزهم من خلال الروابط الرسمية مع الأكاديميين
الأفق قصير الأجل لواضعي السياسات	الجمع بين تدابير النتائج على المدى القصير والنتائج طويلة الأجل وتشجيع طرحها على مراحل لإتاحة الفرصة لتقييم البرامج قبل التوسع الكبير
تجنب المخاطرة وتجنب الفشل من جانب واضعي السياسات	إنشاء مؤسسات تسمح بالابتكار ومساحة لبرامج "آمنة للفشل" وتزيد من قابلية تحمل المخاطر
عدم وجود ضغط من المجتمع المدني أو الهيئة التشريعية لإجراء التقييمات	إقناع هذه المؤسسات للمطالبة بالتقييمات من خلال المشاركة في مناقشات المجتمع المدني

المربع 7-10: عيادات التقييم ومجتمعات الممارسة

تقدّم منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية والتدريب للشركاء بهدف تشكيل خبرة واسعة في التقييم بين الشركاء الاجتماعيين والنظراء القُطريين. ويذكر أن عيادات التقييم هي حلقات عمل معنية بالرصد والتقييم وتقييم الأثر صُممت لتبادل أدوات وتقنيات التقييم ولمساعدة فرق المشروع في تطوير الرصد والتقييم واستراتيجيات تقييم الأثر ولمساعدة ممارسي التوظيف الشبابي على فهم أدلة التقييم وتفسيرها وترجمتها. وتقدّم منظمة العمل الدولية التدريب الأساسي والمتقدم للتقييم لتعزيز قياس النتائج.

تُعقد عيادات التقييم على مدى ثلاثة إلى أربعة أيام وتغطي أساسيات الرصد والتقييم وطرق تقييم الأثر وأدوات جمع البيانات. وتعمل فرق مختارة من فرق عمل توظيف الشباب في تلك العيادات كدراسات حالة حية، إذ تتم مناقشة خياراتها الخاصة بتقييمات الرصد والتقييم أو تقييم الأثر وتحديدها خلال جلسات العمل الجماعي.

دورات التقييم التنفيذية هي دورات تدريبية متقدمة للتقييم تستمر لمدة خمسة أيام وتوفر للأكاديميين والمقيّمين والمنفذين والباحثين فهماً دقيقاً لتقنيات تقييم الأثر الصارمة من أجل تعزيز قدراتهم على فهم تقييمات الأثر وتفسيرها وتنفيذها.

تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية من خلال نهج الممارسة المشتركة. وتعد الممارسة المشتركة لمنظمة العمل الدولية في توظيف الشباب نهجاً تعاونياً لبناء القدرة على الرصد والتقييم وتقييم الأثر ولتعزيز التعلم والتعاون بين المنظمات التي تخدم الشباب.

أدوات زيادة استيعاب الأدلة في توظيف الشباب

من أجل ضمان استمرار نمو قاعدة الأدلة واستخدامها بفعّالية، على الباحثين وواضعي السياسات التخطيط بشكل استباقي لطرق تحسين استيعاب الأبحاث، وهناك عدد من الأدوات المتاحة لدعم ذلك.

إجراء تحليل السياق

لتسهيل استخدام الأبحاث القائمة على الأدلة وتعزيز سياسة أو ممارسة محورها توظيف الشباب، غالباً ما تكون الخطوة الأولى هي رسم خريطة لسياق السياسات المحيط بهذه القضية وتحديد العوامل الرئيسية التي قد تؤثر على عملية السياسة. ووضع معهد التنمية الخارجية إطار عمل روابط وأدلة وسياق RAPID كإطار مفاهيمي لمساعدة الباحثين وأصحاب المشاريع في مجال السياسات على فهم الدور الذي تلعبه الأبحاث القائمة على الأدلة في التأثير على السياسات (انظر الشكل 7-3). ويمكن أن توفر المكوّنات الأربعة للإطار معلومات قيّمة

الشكل 7-3: إطار عمل RAPID

ومعمقة فيما يتعلق بنوافذ السياسات والجهات الرئيسية الفاعلة في مجال السياسات والشبكات والثغرات الموجودة في الأدلة الحالية، ووسائل الاتصال البديلة والاتجاهات والتغيرات في البيئة الخارجية.

وضعت RAPID قائمة بسيطة بالأسئلة اللازمة لتحقيق ذلك، وتشمل أسئلة تتناول العوامل الخارجية الرئيسية والسياق السياسي والأدلة القائمة على الأبحاث المتاحة وتحديد ذوي المصلحة الآخرين الذين يمكنهم المساعدة. ويمكن أن يساعدك ذلك أيضاً في تحديد مكان وجود فجوات المعرفة والأدلة ونقاط الدخول الاستراتيجية لتغيير السياسة.

ضمن إطار عمل RAPID، يعتبر سياق الاقتصاد السياسي لإنتاج الأدلة عاملاً مهماً في تحديد إن كان من المحتمل الاستعانة بالأدلة واستخدامها من عدمه. وعادة، يكون المحرك الرئيسي هو السياق السياسي الذي يشمل النظام السياسي - الجهات الفاعلة والمؤسسات الفردية – وتفاعلات السلطة بين المؤسسات والجهات الفاعلة وداخلها. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إن كان نظام المجتمع موضوع الدراسة مفتوحاً نسبياً وديمقراطياً أم منغلقاً ومستبداً، أو إن كان مجتمعاً هشاً ومتأثراً بالصراعات ومؤسساته السياسية ضعيفة أو غير فعّالة. من المحتمل أن تؤثر هذه الجوانب على كيفية توزيع المعرفة وطريقة اتخاذ القرارات.

ومن المهم أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار أي من عناصر المعرفة والنقاش وصنع القرار العامة وكم عدد العناصر غير العامة. هل تستطيع المجتمعات المحلية الوصول إلى السلطة الرسمية وممارسة أي نفوذ عليها، وإذا كان ذلك ممكناً، كيف؟ كجزء من هذا التحليل، يجب على المرء أن يفحص سياق صنع القرار داخل الهياكل الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك دور الجهات الفاعلة في المجتمعات المحلية، وكيف من المحتمل أن تؤثر هذه المحددات على الملكية والمشاركة والاستيعاب، واستخدام نتائج الدراسة في تطوير السياسة.

في حين أن سياق الاقتصاد السياسي لتدخلات سوق العمل كان له دائماً تأثير هام على تنميته، إلا أن التحليلات الرسمية للسياق تُستخدم بشكل متزايد في توظيف الشباب كأداة رئيسية للمساهمة في تقدم سياسة السياسة الوطنية للتوظيف واستراتيجياتها. ويتضح ذلك من خلال النشر الأخير لتحليل السياق في مصر (انظر المربع 7-11).

المربع 7-11: نحو برامج سوق العمل النشطة القائمة على الأدلة في مصر: التحديات والمضي قدماً

في مصر، انضمت منظمة العمل الدولية والمجلس القومي للسكان والجامعة الأمريكية في القاهرة والحكومة المصرية وشركاء التنمية في عملية تحليل السياق للدعوة إلى برامج سوق العمل النشطة القائمة على الأدلة للشباب. وكان الهدف من هذه العملية هو تحليل إطار سياسة توظيف الشباب وإشراك ذوي المصلحة الرئيسيين وكذلك تجميع الأدلة العالمية من تقييمات الأثر على فعّالية برامج توظيف الشباب ومقارنة النتيجة بالوضع في مصر. وتم توثيق العملية والاستنتاجات في تقرير عن الآثار التي قدمتها منظمة العمل الدولية إلى وزير القوة العاملة والهجرة، ومن المتوقع أن تسهم في تطوير مجموعة حديثة من سياسات سوق العمل النشطة للشباب.

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2017.

بناء خطة لاستيعاب الأدلة

تحدد خطة استيعاب أدلة توظيف الشباب خطوات التأثير الفعّال للسياسة من خلال خارطة الطريق التي يتم تصوّرها للإجراءات والمنتجات والنشاطات. وتُنظم هذه العناصر بطريقة تؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في نشر عملية صنع القرار في مجال توظيف الشباب. وستساعد خطة استيعاب أدلة توظيف الشباب الممارسين على التفكير من خلال استراتيجيات لتشجيع استيعاب أدلة توظيف الشباب من قبل ذوي المصلحة الرئيسيين منذ البداية، وتعزيز الطلب على المعلومات حول التقدم والنتائج، والمساعدة على زيادة احتمال أن تكون النتائج معروفة ومفهومة ومستخدمة لتحسين السياسة والبرمجة.

الأهداف

في إطار تحديد الأهداف لدعم استيعاب الأدلة في صياغة سياسة توظيف الشباب، من المهم أن نكون واقعيين بشأن مدى الإنجازات المتوقعة. ويجب أن يكون الهدف من استيعاب الأدلة واضحاً لمعرفة سبب أهمية التغييرات المقترحة، ومن سيتأثر بها، وماذا يجب فعله لتأمين هذه التغييرات، وما هو موقف المؤثر بالنسبة للآخرين الذين يحاولون إحداث التغيير. يجب تحديد الأهداف الرئيسية لاستيعاب الأدلة في ضوء الأدلة التي يتوقع المقيّمون استقائها والسياق الذي سيتم فيه الإبلاغ عن هذه النتائج. وبمجرد تحديد الأهداف، من المنطقي التركيز على الأهداف الفورية والنتائج الوسيطة التي تنتجها الاستراتيجيات والتدخلات المختارة. ومن أجل الوضوح والتركيز، يجب أن يقتصر عدد الأهداف على ثلاثة.

إشراك ذوي المصلحة

في مرحلة مبكرة من البحث، من المهم تحديد من هم ذوو المصلحة المعنيون المحتملون. ذوو المصلحة هم أولئك الذين لديهم اهتمام واضح بنتائج البرنامج أو المشروع الذي تتم دراسته: ويشمل هؤلاء واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين الآخرين والمستفيدين المحتملين. ومن المهم أن نعترف بأن منظمات أرباب العمل والعمال تمثل شركاء رسميين في أي جهود ترمي إلى تحسين نتائج سوق العمل، رغم أن مساهمات هذه المنظمات غالباً ما يتم تجاهلها في استراتيجيات تركز على إشراك الجهات الحكومية الفاعلة. والأهم من ذلك، قد يكون ذوو المصلحة الذين سيتم إشراكهم المستخدمين المباشرين للأبحاث أو يمكنهم دعم مؤسستك أثناء التخطيط للاستيعاب. ويمكن أن يلعب "وسطاء الأدلة" دوراً مهماً في إيصال النتائج لمستويات أعلى.

وبمجرد تحديد ذوي المصلحة المعنيين، يجب على المرء التفكير في استراتيجية مناسبة لإشراكهم. ويجب تطوير هذه الاستراتيجية على أساس النظر في ماهية اهتمامهم (المحتمل) في التدخل ومدى المشاركة اللازمة لدعم الاستيعاب ونوعها. وسيكون لكل ذي مصلحة اهتمامات ووجهات نظر مختلفة واحتياجات وعمليات معلوماتية مختلفة لنشر النتائج بناءً على وجهات النظر والاحتياجات. ويضمن التأنّي في تخطيط طرق استهداف ذوي المصلحة المعنيين فعّالية جهود التوعية اللاحقة.

إذا كنت تنوي استهداف واضعي السياسة، فعليك أن تفهم سياق وضع السياسات والقواعد في البلد أو البلدان التي تعمل بها. ويشمل ذلك وجود فهم واضح لأساسيات النظام السياسي المحلي وهياكل وضع السياسات؛ فعلى سبيل المثال، يجب أن يفهم المرء الأدوار المحددة لأعضاء البرلمان مقابل الوزارات وأعضاء الحكومة، وفهم كيف يتم وضع القوانين وتطوير البرامج. قد تلعب الجهات الفاعلة في الخدمة المدنية - داخل الحكومة - أدواراً مختلفة في تطوير البرامج للوزراء. وبطبيعة الحال، تختلف

هـذه الاعتبـارات بشـكل كبـير في مختلـف الحكومـات حـول العالم. وسيسـاعد فهم تقويم الموازنـة والخطوات المختلفـة في صياغـة الميزانية عـلى تحديد نقاط الدخول لأولئـك الذيـن يسـعون إلى تزويـد واضعـي السياسـات بأدلـة يمكـن ترجمتها بشـكل فعّـال إلى عمل.

بمجـرد حصولـك عـلى فهـم أسـاسي لعمليـة السياسـة، مـن المهـم معرفـة كيفيـة وضـع السياسـة المتعلقـة بموضـوع اهتمامـك في بلـدك بالتحديـد ومـا هـي العمليـات السياسـية ذات الصلـة التـي تجـري حاليـاً، فعـلى سـبيل المثـال، قـد تجـد أن هنـاك فريقـاً داخـل وزارة معيّنـة مسـؤولا عـن توظيـف الشـباب أو أن هنـاك منظمـة شـبه حكوميـة تتعامـل مـع هـذا الجانـب مـن تطويـر السياسـة أو أن المسـؤولية عـن موضوعـك تـؤول إلى الهيئـات الحكوميـة المحليـة.

وفي الوقـت نفسـه، عنـد النظـر إلى ذوي مصلحـة معينـين، ينبغـي ألا يركّـز المـرء فقـط عـلى السياسـيين أنفسـهم، إذ يلعـب المستشـارون الفنيـون والموظفـون الفنيـون (مثـل الموظفـين البرلمانيـين أو الموظفـين المدنيـين) دوراً مهـماً في توجيـه القـرارات المتعلقـة بالسياسـات، ويمكـن أن يكونـوا مصـدراً جيـداً للمعلومـات المتعلقـة بعمليـات رسـم السياسـات الرسـمية وغـير الرسـمية.

رسم خرائط التأثير

رسـم خرائـط التأثـير تحـدد الأفـراد والجماعـات ممـن يتمتعـون بالقـدرة عـلى التأثـير عـلى القـرارات الرئيسـية ذات الصلـة ببرنامـج معـين أو نهـج سـياسي (انظـر الشـكل 7-4). وبعيـداً عـن قائمـة ذوي المصلحـة الأساسـيين، تبحـث عمليـة رسـم خرائـط التأثـير بشـكل أكـبر في موقـف كل جهـة فاعلـة ودوافعهـا وأفضـل القنـوات التـي يمكـن مـن خلالهـا التواصـل معهـا. يُعـرف هـذا النهـج أيضـاً باسـم رسـم خرائـط التأثـير لـذوي المصلحـة أو رسـم خرائـط القـوة أو سـاحة التأثـير.

ملاحظـة: يعـرض هـذا الشـكل تمثيـلاً بصريـاً للجهـات الفاعلـة الرئيسـية في سياسـة الشـباب وريـادة الأعـمال في أوغنـدا. وتحـث وزارة النـوع الاجتماعـي والعمـل عـلى إيجـاد مبـادرات ريادية للشـباب في صياغـة السياسـات، لكـن وزارة الماليـة تسـيطر عـلى الموازنـة، ويقـوم القطـاع الخـاص ومنظـمات المجتمـع المـدني بتنفيـذ بعـض جوانـب أهـداف السياسـة مـن خـلال البرامـج.

المشاركة المستمرة

بعـد أن تبـدأ أعـمال البحـث، يسـهل تجاهـل ذوي المصلحـة إلى أن يصبـح الباحثـون جاهزيـن لتقديـم النتائـج إليهـم، باسـتثناء أولئـك المرتبطـين مبـاشرة بالمـشروع أو البرنامـج المحـدد قيـد النظـر. وفي الشـكل الأمثـل، يتعـيّن عـلى المـرء أن يحافـظ عـلى التواصـل مـع ذوي المصلحـة طـوال فـترة تنفيـذ البرنامـج والدراسـة البحثيـة؛ إذ يتيـح لهـم ذلـك مواصلـة تقديـم المشـورة إلى فريـق البحـث حـول تنفيـذ الأبحـاث وإبقـاء البحـث في أذهانهـم مـما يجعلهـم أكـثر اهتمامـاً بالنتائـج النهائيـة. إذا كانـت النتائـج صعبـة (عـلى سـبيل المثـال فيـما يتعلـق بعـدم فعّاليـة السياسـة)، فـإن وجـود علاقـات قائمـة مـع صانعـي القـرار مـن المرجـح أن يتيـح مناقشـة أكـثر فعّاليـة حـول النتائـج واكتسـاب مزيـد مـن المعرفـة بشـأن السياسـة. ومـن بـين الطـرق التـي تضمـن إشراك صنـاع القـرار دعـوة بعضهـم إلى المشـاركة في لجنـة توجيهيـة تجتمـع بـين الحـين والآخـر لتقديـم إرشـادات حـول القضايـا الناشـئة.

وبمجـرد أن تبـدأ النتائـج في الظهـور، فـإن مـن الأهميـة بمـكان تحديـد الطـرق لا لتسـهيل نـشر النتائـج فحسـب، بـل لنـشر المناقشـة والآراء ذات الصلـة. يمكن القيـام بذلـك عـبر الإنترنـت (باسـتخدام قوائـم البريـد الإلكـتروني أو منتديـات المناقشـة)؛ ومـع ذلـك، تكـون المناقشـات المبـاشرة أكـثر فاعليـة بشـكل عـام. ومـن المهـم أن تذهـب إلى صنـاع القـرار بـدلاً مـن أن تتوقـع منهـم أن يأتـوا إليـك، فـإذا كنـت تفكـر في عقـد اجتـماع لعـرض النتائـج، فكـر إن كان مـن الممكـن حشـد جمهـور أكـبر مـن خـلال عقـد الاجتـماع في "مكانهـم". فعـلى سـبيل المثـال، يمكنـك التفكـير في التوجـه إلى زيـارة الهيئـة الحكوميـة وتقديـم المعلومـات للمسـؤولين الرئيسـيين أو زيـارة البرلمـان للتحـدث إلى أعضـاء لجنـة برلمانيـة معنيـة.

الشكل 7-4:رسم خرائط التأثير لذوي المصلحة

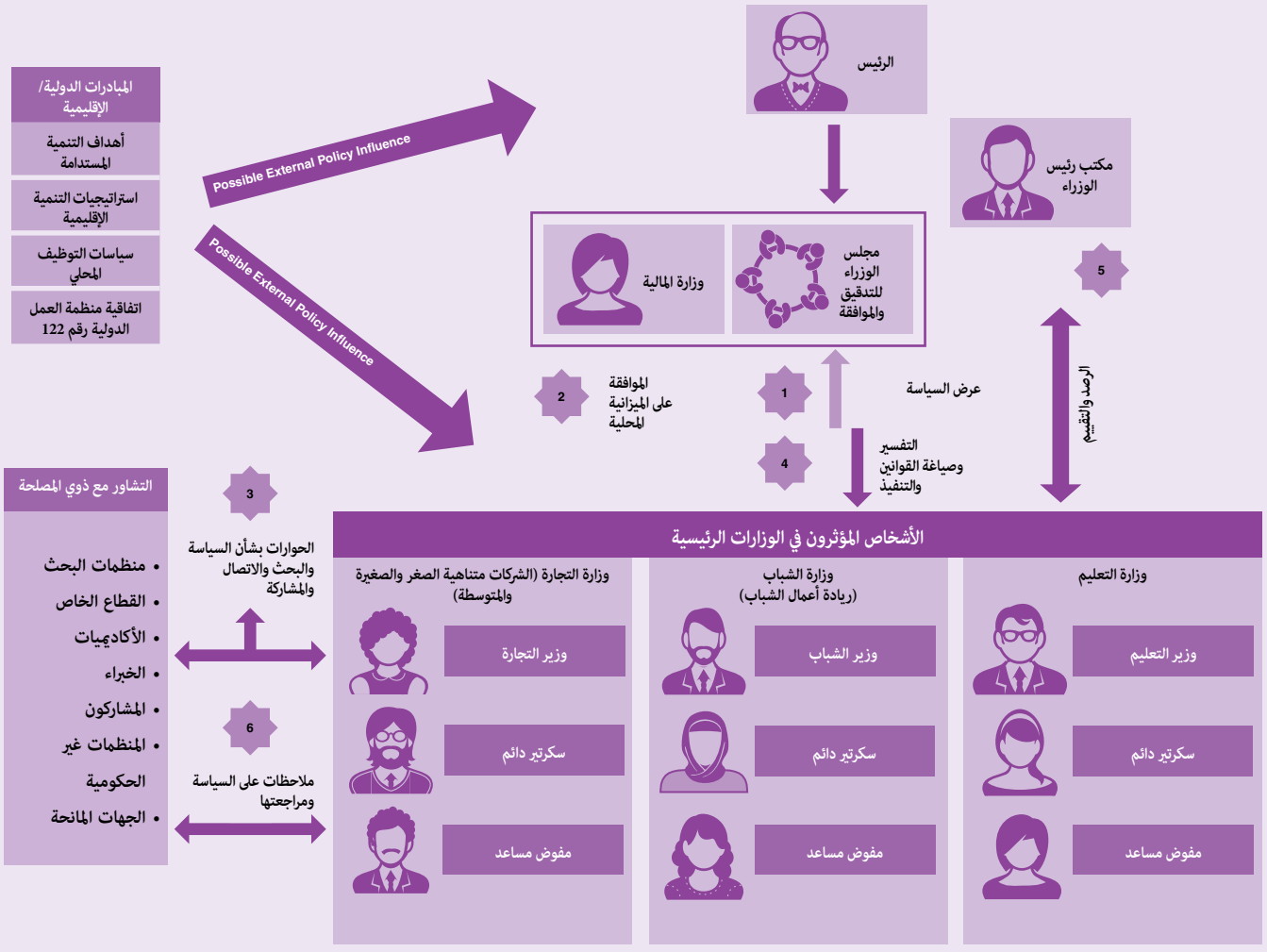

تجميع البحوث وإعادة تقديمها

يجب نشر نتائج الأبحاث بطريقة تمكّن غير الخبراء من الاطلاع عليها وبأسلوب أكثر ملاءمة لصناع القرار من المقالات الصحفية التي يتم مراجعتها من قبل الزملاء. وقد يشمل ذلك إنتاج ملخصات بحثية أو مخرجات مكتوبة أخرى مثل قائمة الحقائق أو الكتابة عن النتائج في مدونة. في الماضي، كان هناك ميل للاعتقاد بأن نشر الأبحاث معني فقط بنشر ملخص السياسات، ولكن هذه الطريقة ليست مناسبة دوماً للبحث محل النظر. ومن المهم أن تتذكر أن المراسلات المكتوبة - لا سيما بالنسبة لذوي المصلحة الأساسيين - ليست غاية في حد ذاتها، بل يجب استخدامها إلى جانب أنشطة التأثير والتفاعل الأخرى.

قد تفضل البرامج البحثية مشاركة النتائج التي توصلوا إليها من خلال العروض التقديمية الشفوية في المؤتمرات والاجتماعات. وبالنسبة للحوار المباشر للسياسات، قد تكون المشاركة في اجتماعات قصيرة وجهاً لوجه مع واضعي السياسات وذوي المصلحة أكثر فعّالية. ومع ذلك، حسبما أوضحنا أعلاه، غالباً ما يستغرق الجهد اللازم للتأثير على السياسات وقتاً أطول لتشكيل مفاهيم متعلقة بالسياسات. وفي هذا الصدد، توفر المشاركة النشطة في المؤتمرات وسيلة للاستفادة من مجموعة أوسع من ذوي المصلحة والتأثير على السياسة العامة عبر طريق غير مباشر. وفي مجال توظيف الشباب، هناك عدد من المؤتمرات المنتظمة التي تجمع بين مجموعة متنوعة من ذوي المصلحة وتركز على الأدلة والدروس المستفادة في هذا المجال.

معلومة استرشادية

إعداد تقارير فعّالة

- تأكد من أن نتائج البحوث الخاصة بك يتم تقديمها في سياق الأدلة المتوفرة حول هذا الموضوع.
- تأكد أنك تبيّن بوضوح السبب الذي يجعل البحث الذي تقدمه على صلة بالسياسة وما تنطوي عليه نتائجك.
- اجعل التقرير جذاباً: إذ تزداد احتمالية قراءة التقرير من قبل واضعي السياسات إذا كان جذابا.
- لخص النقاط الرئيسية وضعها على الصفحة الأولى كقائمة واضحة مرقمة.
- اجعل التقرير مقتضباً - في المتوسط من صفحتين إلى أربع صفحات.
- فسر أي اختصار وتجنب المصطلحات التقنية (أو اشرحها بوضوح).

المربع 7-12: التقارير وأوراق العمل المتعلقة بالسياسة

التقارير الخاصة بالسياسات: تساعد التقارير الخاصة بالسياسات في توصيل النتائج إلى الجهات المعنية الداخلية والخارجية. ويقدم تقرير السياسة العامة النتائج الأساسية للتقييم خطياً وبشكل واضح يشمل مواد مرئية (مثل الرسوم البيانية والأشكال البيانية) وتقدم توصيات برنامجية وسياسية.

أوراق العمل: يمكن للباحثين العمل مع فريق البرنامج لكتابة أوراق العمل والمقالات للنشر في المجلات الأكاديمية وتقديم نتائج البحوث في الجامعات ومؤسسات البحث. ويمكن بعد ذلك نشر أوراق العمل من خلال الجمعيات الأكاديمية التي ينتمي إليها المحققون. يعتبر الاستشهاد بالأوراق الأكاديمية طريقة مفيدة لزيادة وضوح البرنامج وخلق الاهتمام بين الجهات المانحة.

معلومة استرشادية

ابحث عن هذه المؤتمرات التي تعقد بانتظام والتي تنشر أدلة عن توظيف الشباب:

- أسبوع الأدلة السنوي للمبادرة الدولية لتقييم الأثر
- مؤتمر وندوات معهد إيزا لاقتصاديات العمل
- المؤتمر السنوي لمنتدى البحوث الاقتصادية
- مؤتمر الفرص الاقتصادية للشباب
- ندوة أدلة منظمة العمل الدولية بشأن توظيف الشباب

استخدام وسائل الإعلام

لا يتوقف استخدام وسائل الإعلام مثل التلفاز ووسائل الإعلام التقليدية المطبوعة ووسائل الإعلام الجديدة على التعامل مع واضعي السياسات وذوي المصلحة الرئيسيين فقط، بل تتخطى ذلك إلى تحويل المفاهيم الشعبية بشأن القضايا المتعلقة بتوظيف الشباب. فبوجه عام، لا يستفيد الباحثون والمؤسسات البحثية الموجهة نحو السياسات كثيراً من وسائل الإعلام في جهودهم لإحداث تغيير في السياسة. ويحرص الصحفيون على تطوير القصص التي تهم المشاهدين والقراء، وتشكل قضية توظيف الشباب أحدى تلك القصص التي يجب تغطيتها في هذا الصدد. ويتمثل التحدي الذي يواجه الباحثين في إعلام الصحفيين بعملهم وتقديمه بطريقة توفر للصحفي رؤية واضحة حول كيفية تقديم تقرير عنه بطريقة مثيرة للاهتمام. وتُعد قائمة التحقق أدناه مفيدة عند التفكير في كيفية الاستعداد للكاميرا (أو الاستعداد للصحف) وكيفية إنشاء فريق استجابة سريع داخل مؤسستك يمكنه التعامل مع الفرص الإعلامية ذات الصلة.

معلومة استرشادية

تجميع البحوث

تستخدم النُهج الأكثر صرامة لتجميع البحوث في المراجعات المنهجية، ولكنها يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً لإعداد البحث، كما أنها ليست الطريقة الأكثر ملاءمة دائماً. فالشيء المهم هو اختيار طريقة التجميع المناسبة لبحثك. وبوجه خاص، يتعين الالتزام بما يلي:

- الوضوح بشأن المنهجية التي تستخدمها للبحث عن المراجع وتحديدها لذكرها. وقد يتضمن ذلك ذكر قواعد البيانات التي قمت بالبحث عنها، بالإضافة إلى سلسلة (أو سلاسل) البحث المستخدمة. يمكنك أيضاً اختيار إجراء البحث اليدوي، "التراكم" (أي البحث في قوائم الاقتباس من المراجع الأخرى)، وتطبيق المعرفة الشخصية و/أو توصيات الخبراء. ولإجراء مراجعة منهجية، يجب الاتفاق على نهج البحث من البداية
- الوضوح بشأن كيفية تقييم البحث والتأكد من عدم مناقشة الكمية فقط، بل جودة أدلة البحث أيضاً
- التأكد من كتابة نظرة عامة واضحة عن التجميع واستنباط الرسائل الرئيسية لواضعي السياسات والممارسين.

تنمية القدرات

تشمل القدرة الداخلية المطلوبة لاستيعاب الأبحاث المعرفة والمهارات والمواقف اللازمة للوصول إلى المعلومات البحثية واستخدامها وإنشائها وتوصيلها. قد يفتقر واضعو السياسات وفرق الدعم التابعة لهم إلى المجموعة الكاملة من المعارف والمهارات اللازمة لتقييم نتائج الأبحاث وتوجيهها لتنفيذها على مستوى السياسات. وفي الدول النامية، تعتبر القيود على القدرات جديرة بالملاحظة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القيود التي تواجهها حكومات هذه البلدان على الموارد. كما أن التحرك الفعّال من الممارسة إلى السياسة القائمة على هذه الأدلة يتطلب في كثير من الأحيان استثمارات كبيرة لدعم بناء القدرات بين صنّاع القرار الرئيسيين وموظفيهم. وعند وضع استراتيجية التأثير على السياسات،

معلومة استرشادية

كيف تصبح مصدراً للصحفيين

- كن متاحاً. اعط المراسلين الصحفيين، وخاصة الموجودين بالخدمات الإخبارية ممن يعملون لساعات عمل غريبة، أرقام هاتفك المنزلي وهاتفك الجوال وأخبرهم بأنك متاح دائماً.
- ابحث عن الصحفيين في الاجتماعات والمناسبات العامة واعطهم بطاقة عملك.
- كن مستعداً لنقل الأخبار عنك. إن اضطرار أحد المراسلين الصحفيين على معاودة الاتصال بك للحصول على إذن لذكرك كمصدر لمعلوماته سيقلل من فرصك. وقد يستلزم ذلك تخفيف القواعد المؤسسية المتعلقة بمشاركة وسائل الإعلام.
- تعرف على القضايا. اقرأ وعلق بذكاء على التطورات المتعلقة بقضيتك.
- لا تفترض دائماً أن الصحفيين قد تلقوا نفس المعلومات التي لديك حول الموضوع أو النشرات الإخبارية ذات الصلة.
- تجنب الحجج البلاغية والأيديولوجية؛ فمعظم الصحفيين سمعوا كل هذا من قبل.
- تعرف على الحقائق؛ لا تنقل على المعلومات إلا إذا كنت متأكداً من صحتها.
- كن على علم بمكان العثور على معلومات أو جهات الاتصال السريعة وبالتالي اكتساب سمعة كمصدر جيد.

معلومة استرشادية

كيف تجعل التقرير الصحفي أو البيان الصحفي ذا أهمية إخبارية

- عمل ملخص تنفيذي قصير (من 3 إلى 10 صفحات).
- انشر الملخص على موقعك الإلكتروني وأضف الرابط في أي نشرة صحفية.
- لا تغطي سوى عدد قليل من الحقائق أو الإحصائيات الرئيسية في بيان صحفي واحد، مع ذكر معظم الوقائع الإخبارية باقتضاب.
- استخدم الرسوم البيانية والجداول بوضوح، واعرض فقرات قصيرة سلسة.
- زود التقرير بأدوات جذب إخبارية لضمان اهتمام الصحفيين به.
- اعرض التغير الملحوظ عن بيانات العام السابق، إن أمكن ذلك.
- أنشئ عناوين مثيرة للاهتمام تناسب اتجاهات النتائج.
- إذا كنت تعمل لمصلحة مؤسسة أكاديمية، أصدر البيانات على ورقها الرسمي واستخدم مكتبها الإعلامي للاتصال الصحفي.
- اجعل الأرقام أكثر فعّالية من خلال إجراء مقارنات أو تقسيمها إلى وحدات مألوفة.
- استفسر عن إمكانية نشر ملخص قصير للتقرير كافتتاحية رأي ضيف في أي صحيفة.

يتعين أن تستند استراتيجية بناء القدرات إلى تحديد الثغرات في القدرات بشكل واضح.

وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية، تهدف تنمية القدرات إلى تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء، فضلاً عن المنظمات الممثلة لأرباب العمل والعمال لتيسير سياسة العمالة الهادفة والمتسقة والتنمية المستدامة. ويلعب مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين بإيطاليا دوراً هاماً في توفير التدريب لتنمية القدرات، ويمكن توسيع دوره في تعزيز تنمية القدرات المؤسسية في استراتيجيات توظيف الشباب القائمة على الأدلة.

وتشارك منظمة العمل الدولية في تنمية القدرات للحكومات، ليس فقط بوضع وتنفيذ وتقييم سياسات العمالة والعمل الوطنية التي تستهدف الشباب، ولكن أيضا من خلال وضع الخطط الوطنية للتدريب والمهارات، وخدمات التوظيف، ومعلومات سوق العمل والخدمات الإحصائية، ونظم الضمان الاجتماعي.

إن أنشطة تنمية القدرات لدعم منظمات أصحاب العمل بشأن البحوث القائمة على الأدلة في توظيف الشباب محدودة، وبناء قدرات منظمات أرباب العمل في هذا المجال أمر أساسي لتعزيز نفوذها في مجال السياسة العامة وممارسة الضغط والدعوة

إلى اتباع نُهج معينة. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة قاعدة الأدلة المتنامية لـ "الآليات الناجحة" في ريادة أعمال الشباب والتدريب أثناء العمل وتنمية المهارات.

ونجد الحاجة نفسها بالنسبة لمنظمات العمال، إذ تمثل منظمات العمال مصلحة الموظفين باتباع نهج قائم على الحقوق ويركز على المستوى القطاعي ومستوى العمل. وباعتبار المنظمات الديمقراطية مسؤولة عن قاعدة عضويتها، فإن الرصد والتقييم الفعّال هما أولوية لبناء القدرات، ولكنهما يقعان إلى حد كبير خارج صلاحيتها التقليدية. ولتمكين المنظمات العمالية من المشاركة بفعّالية أكبر في عمليات صياغة السياسات المتعلقة بتوظيف الشباب، نحتاج إلى (1) زيادة مستوى المعرفة داخل منظمات العمال بشأن قاعدة الأدلة لوضع استراتيجيات فعّالة لتوظيف الشباب، (2) توفير تشخيصات ومعلومات متاحة وأكثر دقة عن سوق العمل، (3) تسهيل تقييم المهارات والمعرفة الحالية للشباب.

وتشمل بعض المجالات الرئيسية لتنمية القدرات في البحوث القائمة على الأدلة ما يلي:

- محو الأمية المعلوماتية
- الإلمام الأساسي بمنهجيات البحث (انظر الملاحظة 5)
- الاتصالات الداخلية
- إدارة المعرفة الداخلية
- الكتابة الأكاديمية ومهارات التلخيص
- مهارات إيجاد وتقييم البحوث القائمة على الأدلة بشأن توظيف الشباب
- المعرفة الموضوعية بشأن: تنمية المهارات، وخدمات التوظيف العامة، وإعانات الأجور
- الحوافز (أو المثبطات) للنظر في الأدلة.

كما يتطلب التحسين الكبير في استخدام الأدلة القائمة على الأبحاث في سياسات وممارسات التنمية بذل الجهد على مستوى الشركاء. ويتمثل الهدف في تحسين الهياكل والعمليات والموارد والإدارة والحوكمة المؤسسية. وعلى مستوى النظام، ينبغي بذل الجهود لتحسين بيئات الابتكار الوطنية والإقليمية. هناك العديد من الطرق لتحقيق هذا التحسين، ويشمل ذلك ما يلي:

- إقامة شراكات بحثية بين مؤسسات البحوث والجامعات في الشمال والجنوب، وكذلك تعزيز التعاون بين مؤسسات البحوث في مختلف المناطق النامية (التعاون بين الجنوب والجنوب)
- توفير الدعم المؤسسي للجامعات في البلدان النامية (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)
- تقديم الدعم لمجالس البحوث الوطنية
- ترتيب التمويل اللازم لمؤسسات البلدان النامية للوصول إلى الخدمات البحثية والتقنية للشركاء من البلدان النامية
- دعم مجتمعات الممارسة بين الباحثين وواضعي السياسات الذين يعملون في مشكلة تنمية معينة أو قطاع تنمية معين
- دعم واضعي السياسات في الجهود الرامية إلى أن يصبحوا أكثر إدراكاً للأدلة المستندة إلى الأبحاث والمستهلكين المتميزين
- رعاية برامج الماجستير والدكتوراه الإقليمية التعاونية.

بطبيعة الحال، بالنسبة لمنظمات الأبحاث الأصغر وللمنظمات التي تدير دراسات التقييم، يمكن تقييد دعم بناء القدرات اللازم لإشراك صنّاع السياسات وغيرهم من ذوي المصلحة بشكل فعّال من خلال الموارد. ومع وضع هذا في الاعتبار، يتم تشجيع هذه المنظمات على مواءمة جهودها في مجال الاتصالات مع واضعي السياسات، ووصف النتائج والأساليب المنهجية وانعكاسات السياسات من خلال مصطلحات واضحة وبسيطة وجعل الموظفين متاحين للإجابة على أي أسئلة فنية قد تكون لدى واضعي السياسات. وعلاوة على ذلك، يتم تشجيع هذه المنظمات للتواصل مع المنظمات الأكبر، وخاصة المنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي كشركاء في جهود بناء القدرات لدعم المشاركة السياسية القائمة على الأدلة.

الخلاصة

تشجع هذه الملاحظة الباحثين والمتخصصين في مجال السياسات على تشخيص وتخطيط وبناء القدرات استناداً إلى الأبحاث القائمة على الأدلة بشأن توظيف الشباب والتعلم وتطوير المعرفة. وتشمل الاستراتيجيات الموضحة تحليلات سياق العمل وخطط استيعاب الأدلة واستراتيجيات الاتصال والتدريب مع التركيز على تزويد الجهات الفاعلة على كلا الجانبين بالمشورة العملية بشأن التفاعل مع الآخر وضمان أن جميع البحوث التي يتم التوصل إليها لها آثار سياسية إيجابية.

وأخيراً، يُنصح الباحثون باستخدام منتجات تجميعية مثل المراجعات المنهجية ومراجعات الأدبيات الدقيقة لفهم كيف تتناسب أبحاثهم مع قاعدة المعارف الموجودة حول توظيف الشباب. وتمكّن المنتجات التجميعية البرامج من تحديد الأسئلة البحثية التي لم تتم الإجابة عنها بشكل كاف. ولن يساعد هذا التجميع الباحثين في تشكيل البحث بطريقة تعمل على سد فجوات المعرفة بشكل مثمر فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل التواصل بشكل أكثر فاعلية مع واضعي السياسات والممارسين في سياق الدليل الأوسع وإثبات كيف يمكن للعمل الجاري أن يحسن من قدرتهم لتشكيل سياسات وبرامج فعّالة.

النقاط الرئيسة

1. **إن قاعدة الأدلة التي تدعم تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات فعّالة لسوق عمل الشباب آخذة في التزايد،** ومن المرجح أن تستمر في التوسع في المستقبل. ويمكن أن يتحقق بحث أفضل وفهم أفضل لـ "الآليات الناجحة" في جلب الشباب إلى الوظائف من خلال الجمع بين الأنواع الثلاثة التالية من الأدلة؛ فالبحث التشخيصي يفهم عوائق وضع البرامج والسياسات وفرصهما؛ ويلاحظ البحث الوصفي نتائج ومخرجات البرنامج، في حين أن البحث السببي يسمح بتحديد الروابط السببية بين التدخلات وتأثيرها.

2. **يعتمد تحسين استهلاك الأدلة على كل من الأدلة المقدمة من قبل الباحثين وطلب الأدلة من جانب واضعي السياسات.** وتحتاج كل من عوامل العرض والطلب إلى التعاون معاً لنشر العملية السياسية. وتشمل العوامل الحاسمة التي تحدد جودة وكمية التوريد المهارات والتمويل والمعلومات المطلوبة لاستقاء الأدلة، وكذلك الآراء بشأن ما يعتبر أدلة "مقبولة". ويتأثر الطلب بالبيئة المؤسسية والمعايير والأنظمة الثقافية لإدارة المعرفة، ويدور تبادل الأدلة حول كيفية نقل البحوث بفعّالية من أجل ربط "العالمَيْن".

3. إذا كانت القيود المفروضة على استيعاب الأدلة تكمن بشكل رئيسي في العرض، فيمكن اعتماد نُهج لتحسين تواصل الأبحاث ونشرها، مما يساعد على تسهيل توصيل المعرفة وتمكين التعلم بالنسبة للسياسات. وإذا كانت المشكلة متعلقة بالطلب، فمن الممكن أن تركز الاستراتيجيات على تحسين الوعي واستيعاب الأبحاث بين واضعي السياسات وتوسيع خبرة إدارة البحوث وتطوير ثقافة "تعلم السياسات".

4. **من أجل ضمان استمرار نمو قاعدة الأدلة واستخدامها بفعّالية، يجب على الباحثين وواضعي السياسات نشر استراتيجيات استباقية** مثل إجراء تحليل للسياق ووضع خطة استيعاب للأدلة وتجميع وتقديم نتائج البحوث والاستمرار في تطوير القدرات.

الموارد الرئيسة

- Crewe, E.; Young, M.J. 2002. ***Bridging research and policy: context, evidence and links*** (London, Overseas Development Institute).

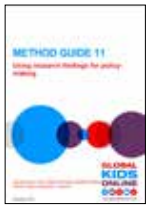

- Byrne, J.; Albright, K.; Kardefelt-Winther, D. 2016. ***Using research findings for policy-making*** (London, Global Kids Online).

- CLEAR-AA. 2013. ***Demand for and supply of evaluations in selected sub-Saharan African countries*** (Johannesburg, University of the Witwatersrand).

- Dhaliwal, I.; Tulloch, C. 2012. "From research to policy: Using evidence from impact evaluations to inform development policy", ***Journal of Development Effectiveness***, Vol. 4, No. 4, pp. 515–536.

- Taylor, B. 2016. ***The system of evidence***. (Springfield Center).

المراجع

- Court, J.; Hovland, I.; Young, J. (eds). 2005. "Research and policy in international development: introduction", in *Bridging research and policy in development: Evidence and the change process* (London, ITDG Publishing and the Overseas Development Institute), pp. 3–23.
- Dhaliwal, I.; Tulloch, C. 2012. "From research to policy: Using evidence from impact evaluations to inform development policy", *Journal of Development Effectiveness*, Vol. 4, No. 4, pp. 515–536.
- Doyle, K., Kato-Wallace, J., Kazimbaya, S. and Barker, G., 2014. *Transforming gender roles in domestic and caregiving work: preliminary findings from engaging fathers in maternal, newborn, and child health in Rwanda*. Gender & Development, *22*(3), pp.515-531.
- Alcid, A., 2014. *A randomized controlled trial of Akazi Kanoze youth in rural Rwanda*. Report submitted to USAID. Waltham, MA: Education Development Center.
- Bausch, J.; Dyer, P.; Gardiner, P.; Kluve, J.; Kovacevic, S. 2017. *The impact of skills training on the financial behaviour, employability and educational choices of rural young people: Findings from a Randomized Controlled Trial in Morocco*, (Geneva, Employment Policy Department).
- Broecke, S. 2012. *Tackling graduate unemployment through employment subsidies: An assessment of the SIVP programme in Tunisia*, Working Paper Series No. 158 (Tunis, African Development Bank).

- Klein, J.-F. 2016. *Work4Youth: Improving decent work opportunities through knowledge and action – Final evaluation* (Geneva, Evaluation Office, ILO).

- Kluve, J.; Puerto, S.; Robalino, D.; Romero, J.M.; Rother, F.; Stöterau, J.; Weidenkaff, F.; Witte, M. 2017. *Interventions to improve the labour market outcomes of youth: A systematic review of training, entrepreneurship promotion, employment services, and subsidized employment interventions*, Campbell Systematic Reviews 2017:12.

- Newman, K.; Capillo, A.; Famurewa, A.; Nath, C; Siyanbola, W., 2013. *What is the evidence on evidence-informed policy making? Lessons from the International Conference on Evidence-Informed Policy Making*. Int Netw Availab Sci Publ.

- Pamuk, H., Bulte, E. and Adekunle, A.A., 2014. *Do decentralized innovation systems promote agricultural technology adoption? Experimental evidence from Africa*. Food Policy, *44*, pp.227-236.

- Premand, P.; Brodmann, S.; Almeida, R.; Grun, R.; Barouni, M. 2012. *Entrepreneurship training and self-employment among university graduates: Evidence from a randomized trial in Tunisia*, IZA Discussion Paper No. 7079 (Bonn, Institute for the Study of Labor (IZA)).

- Saavedra, J.E. 2016. *The effects of conditional cash transfer programs on poverty reduction, human capital accumulation and wellbeing*, paper prepared for the United Nations expert group meeting on "Strategies for eradicating poverty to achieve sustainable development for all", New York, 1–3 June.

- Saavedra, J.E.; García, S. 2012. *Impacts of conditional cash transfer programs on educational outcomes in developing countries: a meta-analysis*, RAND Labor and Population working paper series, WR-921-1.

- Friedlander, E. and Goldenberg, C., 2016. *Literacy boost in Rwanda: Impact evaluation of a two-year randomized control trial*.

- International Labour Organization (ILO). 2011. *An introductory guide for employers' organizations: Tackling youth employment challenges* (Turin, Bureau for Employers' Activities and Programme for Employers' Activities, International Training Centre of the ILO).

- ILO. 2014. *Labour market transitions of young women and men in Bangladesh*, Work4Youth Publication Series No. 13 (Geneva).

- ILO. 2015. *Fooled by randomization: Why RCTs might be the real "gold standard" for private sector development* (Geneva).

- ILO. 2017a. Evaluating the results of an agricultural cooperative support programme: business practices, access to finance, youth employment (Geneva).

- ILO. 2017. *Towards evidence-based active labour market programmes in Egypt: Challenges and way forward* (Geneva, Employment Policy Department).

- Jacobson, N.; Butterill, D.; Goering, P. 2004. "Organizational factors that influence university-based researchers' engagement in knowledge transfer activities", *Science Communication*, Vol. 25, No. 3, March, pp. 246–259.

- Jones, N.; Villar, E., 2008. *Situating children in international development policy: challenges involved in successful evidence-informed policy influencing*. Evidence & Policy: A Journal of Research, Debate and Practice, 4(1), pp.31-51.

- Jones, H. 2009. The "gold standard" is not a silver bullet for evaluation, ODI Opinion No. 127 (ODI, London).

- Weiss, C.H. 1977. “Research for policy’s sake: The enlightenment function of social research”, *Policy Analysis*, Vol. 3, No. 4, pp. 531–545.
- Weiss, C.H. 1999. “The interface between evaluation and public policy”, *Evaluation*, Vol. 5, No. 4, pp. 468-
- Stone, D. 2009. “RAPID Knowledge: ‘Bridging research and policy’ at the Overseas Development Institute”, *Public Administration and Development*, Vol. 29, No. 4, pp. 303–315.
- Taylor, B. 2016. *The system of evidence. (Springfield Center).*

© UN Photo / Jean Pierre Laffont

دراسة حالة:

استيعاب الأدلة بشأن أثر تدريب المهارات على السلوك المالي للشباب وإمكانية توظيفهم في المغرب

تستند دراسة الحالة الماثلة إلى تقرير التأثير "أثر تدريب المهارات على السلوك المالي وقابلية العمل والخيارات التعليمية للشباب في المناطق الريفية" التي نشرتها منظمة العمل (باوش وآخرون، 2017)

أهداف التعلم المرجوة

بنهاية دراسة الحالة الماثلة، سيتمكن القارئ من استعراض نتائج التعلم التالية:

- توظيف مزيج استراتيجي من الأدوات لإيصال نتائج التقييم مع أقصى تأثير
- استخدام استراتيجيات مناسبة لتعزيز الطلب على التقييمات ومطابقة الطلب مع توفير الأدلة.

مقدمة وسياق دراسة الحالة

في عام 2015، شكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة نسبة 27 في المائة من مجموع سكان المغرب، ويواجه عدد متزايد من هؤلاء الشباب تحديات صعبة في محاولاتهم للحصول على عمل مريح أثناء انتقالهم من المدرسة إلى العمل. ولا تزال بطالة الشباب مرتفعة، إذ أن نحو 90 في المائة من الشابات ونحو 40 في المائة من الشبان غير الملتحقين بالمدارس هم إما عاطلون عن العمل أو خارج قوة العمل.

وبعيداً عن العقبات التي تعترض الشباب المغربي في مجال التوظيف، فهم يواجهون تحدياً أكبر متمثلاً في الاستبعاد الاقتصادي. إذ يكافحون لتوفير أساس مالي مناسب والحصول على الخدمات المالية التي تمكّنهم من أن يصبحوا جهات اقتصادية فاعلة من خلال الاستعانة بالمدخرات أو القروض للاستفادة من الأرباح المستقبلية. ووفقاً للبنك الدولي، فإن المغاربة البالغين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة يمتلكون مستوى متدنٍ من الوعي بشأن مقدمي الخدمات المالية وخدماتهم. ووجد تقرير آخر صادر عن البنك الدولي أن 81.4 في المائة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في المغرب يجدون الحصول على تمويل عقبة رئيسية أمام إنشاء أعمالهم الخاصة وإدارتها.

وقد لجأت الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد إلى تطبيق تدخلات موجهة للشباب معنية بالعرض لتزويد الشباب المغربي بالمهارات والمعرفة التي يحتاجونها كفاعلين اقتصاديين ولدخول عالم العمل.

تركز دراسة الحالة الماثلة على أحد هذه التدخلات التي تسمى "100 ساعة للنجاح"، والتي استهدفت الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً ممن يعيشون في المنطقة الشرقية بالمغرب.[2] يتكون منهجها من ثلاث وحدات رئيسية هي: الإدماج المالي، والمهارات الحياتية، وريادة الأعمال. صدر تكليف بإجراء تقييم لمعرفة تأثير دورة 100 ساعة للنجاح في مجموعة من النتائج المتعلقة بالدمج المالي وإمكانية التوظيف واكتساب رأس المال البشري. وشمل التقييم 1,815 شاباً أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في التدريب. وباستخدام تصميم التجربة الموجهة باستخدام عينات عشوائية (RCT)، تم إنشاء مجموعتين - مجموعة معالجة من 915 من الشباب ومجموعة تحكم من 900 شاب - ويتشاركان، في المتوسط، في صفات مماثلة ويختلفان فقط فيما يتعلق بالتعرض للبرنامج. أجريت دراسة أساسية ومتابعة مسح لمدة ثلاث سنوات، كل سنة على حدة.

[2] شكلت دورة 100 ساعة للنجاح مكونًا أساسيًا لمشروع استثمار طاقات الشباب الذي تنفذه منظمة مينونايت للتنمية الاقتصادية بتمويل من مؤسسة ماستركارد.

الجزء الأول: نشر نتائج التقييم

نتائج التقييم

كان لدورة 100 ساعة للنجاح تأثير إيجابي قوي ومهم للغاية إذ زادت احتمالية أن يحتفظ المشاركون بحساب توفير لأكثر من عامين بعد انتهاء التدخل بنسبة 27 نقطة مئوية. وكان هذا التأثير ثابتاً بين الجنسين والفئات العمرية ومستويات الأصول الأسرية. وكان تأثير الاحتفاظ بحساب الادخار أكبر بين النساء (32 نقطة مئوية) مقارنة بالرجال (21 نقطة مئوية). ويشير ذلك إلى أن النساء دون خوض التدريب أقل ميلاً للاحتفاظ بحساب توفير مستقل (بسبب المعايير الثقافية).

ويبدو أن الأفراد الأكبر سناً يستفيدون أكثر من التدريب على المعرفة والتوعية المالية مما يظهر تأثيراً واضحاً وكبيراً للانحرافات القياسية بمعدل 0.6 على مؤشر محو الأمية المالية. وهناك أدلة ضعيفة على أن هذا صحيح أيضاً، إلى حد أقل، بالنسبة للرجال والشباب من الأسر الأكثر ثراءً.

لا يوجد أي دليل على أن الآثار المترتبة على الاحتفاظ بحساب التوفير ومحو الأمية المالية تعود بالنفع على المدخرات الفعلية، ولا توجد أي زيادة ذات دلالة إحصائية في استخدام التقارير الذاتية عن الميزانية في الاحتفاظ بالمدخرات الشخصية.

هناك أدلة على أن المشاركين من الأسر الأكثر ثراءً كانوا أكثر عرضة للاقتراض منذ بداية التدريب، وربما تشجعوا عند رؤية الاقتراض كخيار قابل للاستمرار لزيادة الأرباح المستقبلية وتحقيق الأهداف المالية. وعلى الرغم من أن المشاركة قد شجعت الشباب من الأسر الأقل ثراءً على البحث عن قروض، إلا أن الافتقار إلى الضمانات أو الائتمان المرتبط بالسمعة كان من شأنه أن يحد من معدلات الاقتراض الأعلى.

لم تجد الدراسة أي دليل على وجود تأثيرات طويلة المدى على كفاءة المشاركين الذاتية وقدراتهم الذاتية في القيادة والعمل الجماعي وحل المشكلات والرغبة في المخاطرة. ومن المحتمل أن يكون توقيت استبيان المتابعة (بعد عام مما هو مخطط له في البداية) ذا صلة: بعد ثلاث سنوات من المسح الأساسي، من المحتمل أن يكون أي تأثير قد تلاشى أو تم التغلب عليه من قبل عوامل التأثير الأخرى، بما في ذلك الكفاح لتأمين العمل أو لتحقيق أهداف طويلة الأجل.

كانت هناك آثار مختلفة على المشاركة في سوق العمل والخيار التعليمي إذ ظهر أن المشاركين من الذكور والمشاركين الأكبر سناً والمشاركين من الأسر الأكثر ثراءً أكثر ميلا للبقاء في التعليم والبقاء خارج القوة العاملة. وفي المجموعات الفرعية الثلاثة، ثمة اتجاهان يحركان النتائج؛ إذ يميل المشاركون إلى البقاء لفترة أطول في التعليم، وإذا كانوا في التعليم، فمن غير المرجح أن يبحثوا عن عمل أو وظيفة. ويبدو أن هذا السلوك متسق مع استثمار الشباب بشكل أكبر في التعليم سواء من خلال الحضور لفترة أطول أو من خلال تخصيص وقت أقل لأنشطة سوق العمل. وهناك بعض الأسس المنطقية للنظر في أن تعرض المجموعات الفرعية للتدريب جعل بعض أعضائها يعتبرون أن الاستثمار في التعليم من شأنه أن يساعدهم على تحقيق أهدافهم طويلة المدى بسهولة أكبر من دخول سوق عمل صعبة.

لا يوجد أي دليل على أن المشاركة في التدريب أثرت بشكل منهجي على نتائج أو خيارات سوق العمل طويلة الأجل ذات الصلة بالمستوى التعليمي للنساء والمشاركين الأصغر سناً والأقل تعليماً.

أدى زيادة مستوى الاستنزاف في مسح المتابعة - الذي أدى إلى انخفاض حجم العينة إلى النصف مقارنة بالدراسة الاستقصائية الأساسية - إلى خفض القدرة الإحصائية للدراسة. وقد حد هذا العامل بشدة

من خيارات تصنيف النتائج حسب فئات اجتماعية اقتصادية وديموغرافية وجغرافية ذات صلة.

موضوعات للمناقشة

1. كان النظير الحكومي لدورة 100 ساعة للنجاح هو وزارة الداخلية، وعلى وجه التحديد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH). يريد رئيس الهيئة الوطنية للتنمية البشرية ملخصاً من ثلاثة أسطر حول نتائج تقييم الأثر وآثارها على الشباب المغربي. ماذا تكتب؟
2. يريد فريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية معرفة الأدوات التي ينبغي عليهم استخدامها لزيادة أدلة التقييم. هل يمكنك تخطيط عملية خطوة بخطوة لهم؟

الجزء الثاني: بناء الطلب

بعد وقت قصير من الانتهاء من التقييم، قرأ رئيس الهيئة الوطنية للتنمية البشرية مقالاً في نشرة إخبارية تنموية شهيرة تفيد بما يلي:

"تتطلب المنهجيات التجريبية وشبه التجريبية نموذج تدخل "جرعات"، حيث يتم تسليم نموذج قياسي واحد يناسب جميع المخرجات - مثل دورة تدريبية - لجميع المشاركين، بغض النظر عن وضعهم الفردي. ويماثل ذلك إعطاء نفس القرص لجميع المرضى الذين يعتقد أن لديهم مرض معين، ويتطلب ذلك مواجهة منطقية معقولة (العثور على مجموعة كبيرة بما يكفي لتمثيل حالة مشابهة لتلك التي تتلقى التدخل). في ضوء تلك الشروط، يصبح من اليسير على بعض أنواع البرامج أن تثبت تحقيق التأثير المفيد، بينما يصعب ذلك على برامج أخرى. ويناسب ذلك توفير اللقاحات والطعام المدرسي أو التحويلات النقدية والتدريب.

العمل في مجالات أخرى أقل قابلية لهذه المقاربات. ويشمل ذلك الاتصال والدعوة إذ تنتج العديد من العوامل المعقدة والمتفاعلة التغيير (وليس أي تدخل واحد)، والنُهج الشاملة للقطاع حيث يكون من المستحيل تحديد مجموعة مقارنة معقولة لتمثيل ما كان سيحدث دون التدخل. وفي مناخ يتم فيه اتخاذ القرارات السياسية استناداً إلى "الأدلة" وحدها، قد تتعرض هذه الأنواع من المجالات المعقدة لضغوط لا مبرر لها، أو تفقد التمويل بحيث لا يمكن تقييمها بسهولة. ولا يوجد هناك أي تبرير لهذا التحيز، بل يمكن أن يولد دوافع تتعارض مع الممارسات الرئيسية والدروس المستفادة حول فعّالية المعونة والمساءلة والتعلم وكيف يحدث التغيير المستدام. وعليه، فإن النُهج القائمة على الأدلة بشأن الأثر تعرّض آلية تعلم تدخلات التنمية للخطر.[3]

وُزعت النشرة على نطاق واسع في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويشعر موظفو المبادرة الآن بالقلق من أن التقييم التجريبي قد يؤدي إلى صنع سياسات متحيزة عند إظهار نتائج مثيرة للاهتمام.

[3] مقتبس من جونس، 2009.

موضوعات للمناقشة

1. ما الذي ستفعله لبناء الطلب على أدلة التقييم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟
2. هل توافق على المقال؟ هل هناك خطر من هذا النوع من التحيز لوضع السياسات؟

978-92-2-630799-5

International Labour Organization
Youth Employment Programme
4 route des Morillons
CH-1211 Genève 22
Switzerland

youth@ilo.org
www.ilo.org/yep
www.ilo.org/taqeem